حريات الإنترنت في فلسطين

مسح انتهاكات وتهديدات الحقـوق الرّقميّة

حملة
المركز العربيّ
لتطوير الإعلام
الاجتماعيّ

حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ

Internet Freedoms in Palestine: Mapping of Digital Rights Violations and Threats

بحث وكتابة: مروة فطافطة
ترجمة إلى العربيّة: بيسان رمضان
تصميم جرافيك: أمجد بدران

تمّ انجاز هذا المسح بفضل الدّعم السّخيّ لـ "APC - جمعيّة الاتّصالات التّقدّميّة"

تواصلوا معنا:
info@7amleh.org | www.7amleh.org
هاتف: +972 (0)774020670
تابعونا على وسائل التّواصل الاجتماعيّ: 7amleh

هذا اصدار مشترك لـ- حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ و جمعية الاتصالات التقدّميّة وهو مشاع ابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 4.0 (CC BY-NC-SA 4.0)
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0

مُقدّمة

تشهد الحرّيّات على شبكة الإنترنت تدهوراً على مستوى العالم[1]. والفلسطينيون ليسوا استثناءً من حالة القمع الإلكترونيّ هذه. يهدف هذا التّقرير إلى تقديم تقييم للوضع الحاليّ للحرّيّات الرّقميّة على شبكة الإنترنت في الأراضي الفلسطينيّة من خلال مسح لآخر التّطوّرات من حيث انتهاكات حقوق الفلسطينيّين على شبكة الإنترنت والقيود التي تفرضها كل من الحكومات أو الشّركات الخاصّة.

لتوضيح ذلك، سيستعرض هذا التّقرير الحالات التي تمّ تناقلها وتوثيقها عبر وسائل الإعلام ومؤسّسات المجتمع المدنيّ في الفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، وهي فترة شهدت تصاعداً ملحوظاً في كمّ الاعتداءات على حرّيّة التّعبير للفلسطينيّين وحرّيّة الصّحافة، بالإضافة إلى انتهاكات الخُصوصيّة في الفضاء الإلكترونيّ. يُشير التّعبير «الفلسطينيّون» المُستخدم في هذا التّقرير إلى الفلسطينيّين من حَمَلة الجنسيّة الإسرائيليّة (مناطق الـ ٤٨) والفلسطينيّين المقيمين في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، إضافة إلى الفلسطينيّين المقيمين في مناطق القدس الشّرقيّة المضمومة إلى اسرائيل بشكل غير قانونيّ.

يُقدّم التّقرير في جزئه الأوّل مقدّمة عامّة لمفهوم الحقوق الرّقميّة وما تتضمّنه، بالإضافة إلى نظرة عامّة لأبرز قرارات الأمم المتّحدة التي تعترف بأثر الإنترنت على حقوق الإنسان. وسيقوم التّقرير في الجزء الثّاني بفحص مدى تمكّن الفلسطينيّين من الوصول إلى الإنترنت كحقّ أساسيّ من حقوق الإنسان، مع الأخذ بعين الاعتبار التّجزئة الجغرافيّة والإداريّة والقانونيّة للفلسطينيّين، وتأثير هذه العوامل على قدرة الوصول إلى الإنترنت وتوفّر الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات (ICTs).

بينما يتضمّن الجُزء الثّالث من التّقرير مسحًا للقيود والانتهاكات المُقترفة مُؤخّرًا للحقوق الرّقميّة للفلسطينيّين من قِبل كلٍّ من: السّلطة الفلسطينيّة بقيادة حركة فتح في الضّفّة، وحُكومة حماس المُقالة في قطاع غزّة، والحُكومة الاسرائيليّة. هذا بالإضافة إلى مُمارسات وسياسات شركات القطاع الخاص التّقنيّة وشركات التّواصل الاجتماعيّ وتأثيرها على الحقوق الرّقميّة.

أمّا الجزء الرّابع فيُولي اهتمامًا خاصًا لمسألة النّوع الاجتماعيّ والإنترنت، حيث يبحث في كيفيّة استخدام النّساء الفلسطينيّات لشبكة الإنترنت وأهمّ التّحدّيات التي يواجهنها بما فيها الجرائم الإلكترونيّة والعنف القائم على النّوع الاجتماعيّ.

---

١ تقرير منظمة "فريدوم هاوس" ٢٠١٧(الحريات عبر الإنترنت: التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي للحد من الديموقراطية" التقرير متوفر عبر الرابط https:// freedomhouse.org/report/freedom-net/freedom-net-2017

الجُزء الأوّل: ما هي الحقوق الرّقميّة؟

الحقـوق الرّقميّـة أو حقـوق الإنترنـت، هـي امتداد لحقوق الإنسـان في العالم الواقعـيّ. وهي حقوق مُعـترف بها، محميّة ومُروّج لهـا مـن قبـل القوانـين والمعاهـدات الدّوليّـة، حيـث أُقـرّت الأمـم المتّحـدة ومجلـس حقـوق الإنسـان عـدداً من القـرارات التـي تنـص عـلى أنّ: «نفـس الحقـوق التـي يتمتّـع بهـا النّـاس في العـالم الواقعـيّ، تتوجّـب حمايتهـا أيضـا على الإنترنـت[٢]». ويشـمل هـذا المصطلـح الحـقّ في حرّيّـة التّعبـير والحـقّ في الخصوصيّـة والحـقّ في التّحـرّر مـن الرّقابـة على الإنترنـت، عـلى سـبيل التّعـداد لا الحـصر. وتـأتي هـذه الحقـوق مُنسـجمة مـع الإعـلان العالمـيّ لحقـوق الإنسـان والعهد الـدّوليّ الخـاصّ بالحقـوق المدنيّة والسّياسـيّة.

ونظـرًا للأثـر الملمـوس الـذي أحدثـه الإنترنـت والتّكنولوجيا الرّقميّـة على جوانب عديدة من حياة الشّـعوب حـول العالم، قامـت مجموعـة مـن الحكومـات ومؤسّسـات المُجتمـع المـدنيّ بالإعـلان خـلال القمّـة العالميّـة حـول مُجتمـع المعلومات والتـي عقـدت عـام ٢٠٠٣ عـن: «الرّغبـة المُشـتركة والالتـزام تجـاه بنـاء مجتمع معلومـات شـامل هدفه الإنسـان ويتّجه نحـو التّنميـة، مُجتمـع يسـتطيع كلّ فـرد فيـه اسـتحداث المعلومـات والمعـارف والنّفـاذ إليهـا واسـتخدامها وتقاسـمها، ويتمكّـن فيـه الأفـراد والمجتمعـات والشّـعوب من تسـخير كامـل إمكاناتهم لتعزيـز تنميتهم المُسـتدامة وتحسـين نوعيّة حياتهـم، وذلـك انطلاقًـا مـن مقاصد ومبادئ ميثـاق الأمم المتّحـدة. إضافةً إلى التّمسّـك بالاحترام الكامل للإعـلان العالميّ لحقـوق الإنسـان».[٣] وهـذا مـا يؤكّـد عـلى الصّلـة الهامّة بـين الإنترنت وحقـوق الإنسـان. وخاصّـة في إعلان مبـادئ القمّة العالميّـة حـول مُجتمـع المعلومـات الـذي ركّز عـلى الحـقّ في حرّيّة التّعبـير باسـتخدام تكنولوجيـات المعلومات.[٤]

تلا ذلك الإعلان صدور عدد من قرارات الأمم المتّحدة والتّقارير المُتعلّقة بحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت وكان أبرزها:

- اعتُمـد أوّل قـرار لمجلـس حقـوق الإنسـان في الأمـم المتّحـدة ذات علاقة بتأثـير الإنترنت على حقوق الإنسـان في تشريـن الأوّل / أكتوبـر ٢٠٠٩. إذ أقـرّ عـلى: «أهميّـة ممارسـة الحقّ في حرّيّـة الرّأي والتّعبـير وتعزيزه وحمايته» في وسـائط الإعلام بجميع أشـكالها، بما فيها وسـائط الإعلام المطبوعة والإذاعة والتّلفزيون وشـبكة الإنترنت، كما دعـا الـدّول إلى «إتاحـة المجال لمشـاركة متسـاوية في الولـوج إلى المعلومـات وتكنولوجيا الاتّصالات واسـتعمالها مثل شـبكة الإنترنـت، بحيث يتـمّ إدماج المنظـور الجندريّ».[٥]

- عقـد مجلـس حقوق الإنسـان جلسـة نقاش حـول حرّيّة التّعبـير على الإنترنت سـنة ٢٠١٢ وذلك بعد صـدور تقرير الخـاصّ بتعزيـز وحمايـة الحـقّ في حرّيّـة الـرّأي والتّعبير لفرانك لارو حـول حرّيّة الرّأي والتّعبـير لعام ٢٠١١.[٦]

- في العـام ٢٠١٢، قـام مجلـس حقـوق الإنسـان بتبنّـي قـرارٍ يُعـدّ تاريخيًّـا مـن نوعـه، "ويؤكّـد القـرار أنّ نفـس الحقـوق التـي يتمتّـع بهـا البـشر في الحيـاة الواقعيّـة يجـب أن تكـون محميّـة أيضًـا عـلى الإنترنـت، خاصّة فيما يتعلّـق بحرّيّـة التّعبـير، ويكـون سـاري المفعـول والتّطبيق دونما اعتبـار للحدود وبأيّ وسـيلة إعلاميّـة يختارها» وتـمّ تكـرار القـرار مـن خلال عـدّة قـرارات في العامـين ٢٠١٤ و٢٠١٦.

- اعتمـد مجلـس حقـوق الإنسـان القـرارات (١٦/٢١) و(٥/٢٤) المُتعلّقـة بحرّيّـة التّجمّـع السّـلميّ وإنشـاء الجمعيّـات، [وذكّـر] الـدّول بالتزامهـا بالاحـترام والحمايـة الكاملـين لحقـوق جميـع الأفـراد في التّجمّع السّـلميّ وتكويـن الجمعيّـات بحرّيّـة، عـلى شـبكة الإنترنـت وخارجهـا».

---

٢ المادة 19، "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: قرار هام يعيد تأكيد حقوق الإنسان على الإنترنت"، تم تبنيه بتاريخ 2012-7-1 يمكن الاطلاع عليه هنا https://www.article19.org/resources.php/resource/38429/en/unhrc:-significant-resolution-reaffirming-human-rights-online-adopted

٣ القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، ميثاق إعلان المبادئ العامة، ديسمبر 2003، للاطلاع WSIS-03/GENEVA/DOC/4-E, 12 December 2003 available at: http://www.itu.int/net/wsis/docs/geneva/official/dop.html

٤ نفس المصدر

٥ رابطة الاتّصالات التقدمية (APC)"مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: قرار هام يعيد تأكيد حقوق الإنسان على الإنترنت" متوفر من خلال الرابط https://www.apc.org/en/blog/united-nations-resolutions-recognising-human-rights-online

٦ للاطلاع على التقرير كاملاً: ttp://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/17session/A.HRC.17.27_en.pdf

- قـرار مجلـس حقـوق الإنسـان رقـم (٦/٢٢) يُقرّ بـأنّ الإنترنت، إضافـة إلى المعلومـات وأدوات التّواصـل المتوفّرة خـارج نطـاق الشّـبكة مهمّة للمدافعـين عن حقوق الإنسـان.

- قـرار مجلـس حقـوق الإنسـان رقـم (٢/٢٣) أكّـد عـلى دور حرّيّـة الـرّأي والتّعبـير في تمكـين النّسـاء ودعـا الدّول إلى «تعزيـز واحـترام وضـمان ممارسـة المـرأة لِحرّيّـة الـرّأي والتّعبير سـواء داخل شـبكة الإنترنـت أو خارجها، بما يشـمل أعضـاء المنظّـمات غـير الحكوميّـة وغيرها من المؤسّسـات».

التّسريبـات التـي قـام بهـا إدوارد سـنودن عـام ٢٠١٣ في فضح وكالـة الأمن القومـيّ (بالإنجليزيّـة: National Security Agency، الاختصـار NSA) بالتّجسّـس إلكترونيًـا عـلى المليـارات مـن النّـاس كانـت خطـوة أخـرى في الكفـاح مـن أجـل الحقـوق الرّقميّـة. وردًّا عـلى التّسريبـات المذكـورة، أصدرت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في شـهر نوفمـبر ٢٠١٣. قرارها بشـأن الخصوصيّـة في العـصر الرّقمـيّ. تضمـن القـرار» أنّ مراقبـة الاتّصـالات و/أو اعتراضهـا عـلى نحـو غـير قانـونيّ أو تعسـفيّ وجمـع البيانـات الشّـخصيّة أيضًـا، هـي أمور تنتهـك الحـقّ في الخصوصيّة والحـقّ في حرّيّة التّعبـير وقد تتعارض مـع مبـادئ المجتمـع الدّيمقراطـيّ، باعتبارهـا اعتـداء عـلى الخصوصيّة بدرجـة كبيرة»[٧].

ومن ضمن القرارات الهامّة الأخرى للجمعيّة العامّة للأمم[٨] المتّحدة ما يلي:[٩]

- قـرار اتّخذتـه الجمعيّـة العامّـة حمـل الرّقـم (١٨١/٦٨) الـذي يقـضي بحمايـة النّسـاء المدافعـات عـن حقـوق الإنسـان مـن «انتهـاكات واعتـداءات وتمييـز وأعـمال عنـف ذات صلـة بتكنولوجيـا المعلومـات، مـن قبيـل التّحـرّش عـلى شـبكة الإنترنـت والملاحقـة في الفضـاء الإلكـترونيّ وانتهـاك الخصوصيّـة والرّقابـة عـلى حسـابات البريـد الإلكـترونيّ والهواتـف المحمولـة وغيرها مـن الأجهزة الإلكترونيّة وقرصنتها، بهدف تشـويه سـمعتهنّ و/أو التّحريـض عـلى ارتـكاب مزيـد من الانتهـاكات والاعتـداءات ضدّهن، هي مدعـاة لقلق متزايد ويمكـن أن تكون مظهـرًا مـن مظاهـر التّمييـز الجنسـانيّ المنهجـيّ، وهـو مـا يسـتلزم التّصـدّي لـه بفعاليّـة بمـا يتّفـق ومقتضيات حقوق الإنسـان».

- قـرار اتّخذتـه الجمعيّـة العامّـة حمـل الرّقـم (١٦٣/٦٨) متعلّـق بسـلامة الصّحفيّـين والإفـلات من العقـاب « إذ تعترف بـــأنّ الصّحافة تتطوّر باسـتمرار نحـــو الاشـــتمال علـــى إســـهامات مـــن مؤسّسـات إعلاميّة وأفراد عاديّين ومنظّمات متنوّعة تلتمس المعلومات بجميـع أنواعهـا وتتلقّاهـا وتبثّهـا عـن طريـق الإنترنت وغيرهـا مـن الوسـائط».

- قـرار آخـر صـدر عـن الجمعيّـة العامّـة في شـهر يونيـو ٢٠١٦، اعتُـبر أيضًـا قـرارًا تاريخيًّـا فيـما يتعلّـق بتعزيـز وحمايـة حقـوق الإنسـان على الإنترنـت» يدين القرار التّدابـير الرّامية إلى منع أو تعطيل الوصـول إلى المعلومات أو نشرهـا عـلى الإنترنـت ولا بـد أن تتصـدّى الدّول للشّـواغل الأمنيّـة على نحو يتوافـق مع التزاماتها الدّوليّة في مجـال حقوق الإنسـان»[١٠].

مـن الجديـر ذكـره أنّـه وبالرّغـم مـن قـرارات الأمـم المتّحـدّة المذكـورة أعـلاه، والتـي تحـثّ الـدّول الأعضـاء عـلى تعزيز وحمايـة حقـوق الإنسـان عـلى الإنترنـت، إلّا أنّ هـذه القـرارات غير المُلزمـة قانونيًّا يتمّ تجاوزها بشـكل مسـتمرّ، من قبل الحكومـات أو الـشّركات الخاصّـة في العديـد مـن الدّول حـول العالم.

---

٧ للاطلاع على نص القرار http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/68/167

٨ انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ،الحق في الخصوصية في العصر الرقمي http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/68/167

٩ "الحقوق الرّقميّة والأمم المتحدة": قرارات الأمم المتحدة الأخيرة والقادمة الخاصة بالحقوق الرّقميّة، 11-6-2014، متوفر على هذا الرابط https://www.accessnow.org/digital-rights-and-the-un-recent-and-upcoming-un-resolutions/

١٠ للاطلاع على نص القرار https://www.article19.org/data/files/Internet_Statement_Adopted.pdf

وكـما أكّـد مجلـس حقـوق الانسـان فـإنّ «نفـس الحقـوق التـي يتمتّـع بهـا الأشـخاص بوسـائل غـير إلكترونيّـة يجـب أن تحظـى بالحمايـة أيضـا عـلى الإنترنـت». على سـبيل المثال لا الحصر: حرّيّـة التّعبير وحمايـة البيانـات والخصوصيّة وحريّة التّنظيـم والاحتجـاج عـبر الإنترنـت، الحـقّ في الحرّيّـة مـن الرّقابة، والحقّ في اسـتخدام التّشـفير.

الجزء الثّاني: الاتّصال بشبكة الإنترنت والـبنية الـتّحتيّة

يوفّـر هـذا الجـزء إحصـاءات متعلّقة بوصول الفلسـطينيّين للإنترنت واسـتعمالهم لوسـائل التّواصل الاجتماعـيّ. كما يقوم بفحـص البيئـة الحاليّـة للخدمـات المُقدّمـة عـبر الإنترنـت والبنيـة التّحتيّـة للاتّصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات في سـياق الاحتـلال العسـكريّ الإسرائيـليّ ومـا يفرضـه مـن تجزئـة جغرافيّـة للمناطـق الفلسـطينيّة، وكيـف يؤثر ذلك عـلى وصول الفلسـطينيّين للإنترنت.

تجدر الإشـارة هنا إلى صعوبة تحصيل بيانات دقيقة عن الوصول إلى الإنترنت تشـمل جميع الفلسـطينيّين، نظرًا للتّجزئة الجغرافيّـة والديمغرافيّـة والإداريّـة. بحيـث تـمّ توزيـع الفلسـطينيّين على ثـلاث مناطق: مناطق السّـلطة الفلسـطينيّة في الضّفّـة الغربيّـة، قطـاع غـزّة الواقـع تحـت حكـم حـماس، و»إسرائيـل». حيـث يتلقّـى الفلسـطينيّون المقيمـون في غـزّة خدمـات الإنترنـت بواسـطة شركات اتّصـالات فلسـطينيّة وشركات مـزوّدة لخدمة الإنترنت فلسـطينيّة أيضًـا. بينما يحصل الفلسـطينيّون المقيمـون في الضّفّـة الغربيّـة عـلى خدمـات الإنترنـت مـن شركات اتّصـال فلسـطينيّة وإسرائيليّـة. وأمّـا الفلسـطينيّون المقيمـون في «إسرائيـل» فيعتمـدون حـصرًا عـلى الـشّركات الإسرائيليّـة. وعليـه، فـإنّ الاحصائيّـات التّاليـة المتعلّقـة باسـتخدام الفلسـطينيّين للإنترنـت سـتعرض حسـب التّقسـمة الجغرافيّـة التـي ذكرناها.

الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة

بحلـول منتصـف عـام ٢٠١٦، بلغـت نسـبة دخـول الإنترنـت في الضّفّـة الغربيّـة وقطـاع غـزّة ال ٦٣,٢٪، بما يشـمل ٣ ملايين مسـتخدم.[١١] تبعًا لبيانات الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسـطينيّ للعام ٢٠١٤، تمّ تسـجيل نصف الأسر الفلسـطينيّة (٤٨,٣٪) عـلى أنّهـا تتمتّـع بخدمـة الإنترنت في المنزل، وزادت هذه النّسـبة بمقـدار ١٨٪ مع حلول العـام ٢٠١١. [١٢] الإحصاءات الأخيرة التـي نشرهـا الجهـاز المركـزي للاحصـاء الفلسـطيني تُظهر أن عدد المشـتركين الـكلي في خدمة خط النفاذ خط اشـتراك رقمي غـير متماثـل (ADSL) وصـل الى ٣٢٠,٥٠٠ (٢٢٦,٨٥٥ مشـترك في الضفـة الغربية و ٩٣,٦٤٥ مشـترك في قطاع غزة).[١٣]

واحـد/ة مـن كلّ ثلاثـة فلسـطينيّين لديه/ا حضـور على الإنترنت. [١٤] وموقع التّواصل الاجتماعيّ فيسـبوك هو الأكثر شـيوعاً مـن ناحيـة الاسـتخدام، حيـث يحـوي ١,٦ مليـون مشـترك فلسـطينيّ (مـا يعـادل ٣٣٪ مـن مجمـل مشـتركي الإنترنـت في الضّفّـة الغربيّـة وقطـاع غـزّة). مـن جهـة أخـرى، ١١٪ من مسـتخدمي الإنترنـت في فلسـطين لديهم حسـابات على موقع التّواصـل الاجتماعـيّ «تويـتر» Twitter. ٥٥٪ مـن الفلسـطينيّين يتّصلـون بالإنترنـت باسـتخدام هواتفهـم الذّكيّـة مقارنة ب ١٠ ٪ فقـط مـن المسـتخدمين الذيـن يسـتعملون جهـاز إلكـترونيّ أو جهاز حاسـوب محمول[١٥].

---

١١ يمكنكم الاطلاع على تقرير الإنترنت العالمي، " استخدام الإنترنت والاتّصالات في فلسطين" تموز 2016 http://www.internetworldstats.com/me/ps.htm

١٢ يمكن الاطلاع على التقرير الكامل لمركز الاحصاء الفلسطيني الذي تم اطلاقه في اليوم العالمي لمجتمع المعلومات في 17-5-2017 http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_IntDyInfoSoc2015E.pdf

١٣ يمكن الاطلاع على التقرير الكامل لمركز الاحصاء الفلسطيني الذي تم اطلاقه في اليوم العالمي لمجتمع المعلومات في 17-5-2017 http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_IntDyInfoSoc2015E.pdf

١٤ وفقا لتقرير "سوشال استديو "تقرير وسائل التواصل الإجتماعي في فلسطين 2016" https://socialstudio.me/wp-content/uploads/2017/04/SMRP2016-Eng.pdf

١٥ نفس المصدر

علاوة على ذلك، مع نهاية العام ٢٠١٦، ٣,٥ مليون فلسطينيّ كانوا يتمتعون باشتراك للهاتف المحمول. شركتا جوّال والوطنيّة هما شركتا الاتّصال الرئيسيّتان المزوّدتان للخدمة في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة. ٧٤٪ من الفلسطينيّين مشتركين مع شركة جوال و١٥٪ من الفلسطينيّين مشتركين مع شركة وطنيّة و١١٪ يستعملون شركات اتّصال إسرائيليّة.[١٦] في الواقع تسيطر كلّ من شركتيّ «جوّال» وشركة الاتّصالات الفلسطينيّة «بالتل» على ٧٠٪ من سوق الاتّصال الخليويّ وتزويد خطّ النّفاذ للإنترنت في الأراضي الفلسطينيّة. تأسّست شركة «بالتل» من قبل السّلطة الفلسطينيّة عام ١٩٩٥، وهي شركة الاتّصالات الرّئيسة، فتقوم بتوفير خدمات الإنترنت، تمديد خطوط الاتّصال، إضافة إلى استضافة المواقع وخدمات اسم النّطاق.

منذ مطلع العام ٢٠١٥، بلغ عدد شركات الإنترنت المُسجّلة لدى وزارة الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينيّة ٥٦ شركة.[١٧] شركة حضارة التّابعة لشركة الاتّصالات الفلسطينيّة «بالتل» هي المزوّد الرّئيس لخدمة الإنترنت في الأراضي الفلسطينيّة، كما تقوم بتوفير إمكانيّة الوصول لمرافق الإنترنت ولموزّعين آخرين الذين يقومون بإعادة بيع خدمات الإنترنت.

المواطنون الفلسطينيّون في إسرائيل

حسب تقرير وسائل التّواصل الاجتماعيّ الصّادر عام ٢٠١٦، هناك ١,٥ مليون فلسطينيّ يقيمون في «إسرائيل» (٧٣٪) منهم لديهم إمكانيّة وصول لشبكة الإنترنت. ٦٤٪ من هؤلاء المستخدمين لديهم حسابات على موقع التّواصل الاجتماعيّ «فيسبوك» و٢٠٪ منهم لديهم حسابات على موقع التّواصل الاجتماعيّ «تويتر».[١٨] في» المسح الاقتصاديّ الاجتماعيّ الرّابع للفلسطينيّين في أراضي ال٤٨ « الصّادر عن مركز بنك المعلومات «ركاز» سنة ٢٠١٤ تمّت الإشارة إلى أنّ نسبة العائلات الفلسطينيّة التي تمتلك جهاز حاسوب بلغت ٥٦,٣٪ و٧٦,٩٪ من مستخدمي الإنترنت يستعملون مواقع التّواصل الاجتماعيّ.[١٩]

على الرّغم من ارتفاع انتشار الإنترنت في «إسرائيل»، هناك فجوة رقميّة من حيث استخدام الإنترنت بين السّكّان اليهود والسّكّان الفلسطينيّين.[٢٠] يُقصد بالفجوة هنا، الفرق بين إمكانيّة الوصول إلى المعلومات وتقنيّات التّواصل بين المجموعتين بسبب عدم المساواة في المستوى التّعليميّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، حيث وُجدت أدنى نسب اتّصال بالإنترنت بين أولئك الذين كانوا أقلّ تعليمًا، كبار السّن، ذوي الدّخل المنخفض، السّكان المسلمين، والمقيمين في جنوب البلاد.[٢١] على سبيل المثال، أكثر من نصف السّكان البدو في النّقب والبالغ تعدادهم ١٦٠,٠٠٠ يعيشون في قرى غير معترف بها من قبل «إسرائيل» وبالتّالي لا تتوفّر لديهم البنى التّحتيّة للاتّصال بالإنترنت وغيرها من الخدمات الأساسيّة كالماء والكهرباء.[٢٢]

البنية التّحتيّة لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات

وفقًا لاتفاقيّة أوسلو، تمّ منح الفلسطينيّين «الحقّ في بناء وتشغيل أنظمة اتّصالات مستقلّة وبنية تحتيّة مستقلّة، بما في ذلك شبكات الاتّصالات السّلكيّة واللّاسلكيّة وشبكة تلفزيونيّة وشبكة لاسلكيّة».[٢٣] على الرّغم من ذلك، لم يُسمح بتطوير أيّ من المرافق والبُنى التّحتيّة الخاصّة بتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات منذ توقيع الاتّفاقيّة عام ١٩٩٥ بين الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ بسبب عدد من المعيقات التي فرضها الجانب الإسرائيليّ.

---

١٦ نفس المصدر.

١٧ انظر تقرير مركز الإحصاء الفلسطيني

١٨ وفقا لتقرير "سوشال استديو "تقرير وسائل التواصل الإجتماعي في فلسطين 2016" https://socialstudio.me/wp-content/uploads/2017/04/SMRP2016-Eng.pdf

١٩ المسح الاقتصادي الاجتماعي الرابع للفلسطينيين في أراضي ال-48 مركز ركاز 2014

٢٠ دراسة أعدتها أسماء غنايم" استعمال الإنترنت على مستوى التعليم في المجتمع العربي الفلسطيني في اسرائيل" مارس 2012 متوفر هنا https://www.researchgate.net/publication/283571751_INTERNET_USE_AND_EDUCATION_LEVEL_WITHIN_ARAB-_PALESTINIAN_SOCIETY_IN_ISRAEL

٢١ نفس المصدر

٢٢ انظر تقرير جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل على بدو النقب والقرى غير المعترف بها هنا https://www.acri.org.il/en/category/arab-citizens-of-israel/negev-bedouins-and-unrecognized-villages

٢٣ من نص الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، المرفق الثالث- فقرة 36 http://www.miftah.org/Doc/Documents/IPInterim.pdf

في مذكّرة تقييم صادرة لِقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ٢٠١٦، قام البنك الدّوليّ بتحديد عدد من العوائق التي تحول دون قيام الفلسطينيّين بتطوير هذا القطاع وبالتّالي تؤثّر على قدرة الاتّصال وطرق استخدام شبكة الإنترنت في الأراضي المحتلّة.[٢٤] وهذه العوائق هي:

ما زالت إسرائيل تسيطر على المجال الكهرومغناطيسيّ وتفرض قيود على استخدام المشغّلين الفلسطينيّين للتّردّدات. كما أنّ إسرائيل لديها السّيطرة التّامّة على استيراد المعدّات والتّقنيّات كونها تتحكّم بحدود المناطق الفلسطينيّة. النّشاط غير المرخّص وانتشار مُشغّلي شبكات الهاتف النّقّال الإسرائيليّة في الضّفّة الغربيّة يقوّض باستمرار الشّركات الفلسطينيّة ويضعها في موقع خسارة. أعربت وزارة الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينيّة عن مخاوف مماثلة، كون هذه الممارسات تسبب أذىً للمواطن والاقتصاد الفلسطينيّ.[٢٥] لمُشغّل الفلسطينيّ للاتّصالات المتنقّلة لا تتوفّر لديه بوّابة دوليّة وهو مجبر على التّواصل مع بقيّة العالم من خلال شركة إسرائيليّة.[٢٦] قام بعض المشغّلين الفلسطينيّين بإنشاء بوّابات دوليّة مستقلّة، ولكن خارج فلسطين. وبالرّغم من أنّها ترتبط بالنّاقلين الدّوليّين مباشرةً، إلّا أنّ إسرائيل تتقاضى نسبةً عن كلّ مكالمة ترد عبر تلك البوّابات لمشتركي هؤلاء المشغّلين في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة.[٢٧]

القيود الإسرائيليّة المفروضة على البنى التّحتيّة لقطاع الاتّصالات تؤثّر أيضًا في الاتّصالات داخل الأرض الفلسطينيّة المحتلّة نفسها. شركة الاتّصالات الفلسطينيّة الرّئيسة «بالتل» لا تستطيع مدّ وصلات الميكروويف الصّغيرة بين بنيتها التّحتيّة في الضّفّة الغربيّة وغزّة.[٢٨] حيث سمحت إسرائيل بمدّ ثلاثة كابلات ألياف ضوئيّة ووصلتين اثنتين فقط للموجات الدّقيقة بين الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة.[٢٩]

إضافة لذلك، هناك قيود كبيرة -يفرضها الاحتلال الإسرائيليّ- تمنع المُشغّل الفلسطينيّ من نشر، بناء وصيانة البنية التّحتيّة والمعدّات في المنطقة (ج)، حيث تشكّل أراضي (ج) أكثر من ٦٠٪ من مساحة الضّفّة الغربيّة. على سبيل المثال، لا تستطيع الشّركات الفلسطينيّة بناء أبراج موجات ذات تردّد منخفض على أراضي مناطق (ج).[٣٠] نتيجة لذلك لا يغطّي بثّ أجهزة الإرسال الفلسطينيّة كافّة المدن في الضّفّة الغربيّة بسبب القيود المفروضة على تطوير البنية التّحتيّة، ولذا فالمواطن الفلسطينيّ يُضطرّ إلى التجوال مُستخدمًا الشّبكات الإسرائيليّة. ما يعني عدم قدرة المشغّل الفلسطينيّ على خدمة ١٠٠,٠٠٠ فلسطينيّ مقيم في مناطق (ج) وخدمة ٢,٥ مليون فلسطينيّ أثناء تنقّلهم بين أراضي (ج).[٣١] أمّا في القدس الشّرقيّة، فشبكات الاتّصالات الفلسطينيّة محظورة تمامًا من الحصول على تغطية أو وجود نقاط بيع للخدمة، بحيث تمّ استثناء المدينة من بقيّة الأراضي المحتلّة.[٣٢]

يوضّح وزير الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينيّ السّابق مشهور أبو دقّة، أنّ إسرائيل غالبًا ما تُشير إلى المخاوف أو الشّروط الأمنيّة المنصوص عليها في المادّة ٣٦ من اتّفاقيّة أوسلو للحفاظ على هذه السّيطرة. على سبيل المثال، أحد البنود التي نُصّت في الاتّفاقيّة يشير لذلك فيقول: «لا يُمكن للفلسطينيّين اعتماد معاييرهم واستيراد المعدّات إلّا عندما تكون شبكة الاتّصالات الفلسطينيّة مُستقلّة تمامًا عن إسرائيل». حسب الوزير السّابق أبو دقة: "تتحجّج إسرائيل بالالتزام بالاتّفاق (إضافة إلى الشّروط) لتبرير هذه القيود.[٣٣] وهذا ما يترك مُشغّلي الشّبكات الفلسطينيّين عالقين في فخّ الاعتماد الكلّيّ على الشّبكات الإسرائيليّة.
قضيّة أخرى جديرة بالذّكر لأهميّتها وهي متعلّقة بالقيود المفروضة على استخدام الطّيف، ففي الوقت الذي يسير العالم فيه نحو استخدام الجيل الرّابع للشّبكات (4G)، لا زالت الشّركتان الفلسطينيّتان المُشغّلتان عالقتين بشبكات الجيل الثّاني، نظرًا للقيود المفروضة على توزيع التّردّدات.

---

٢٤ تقرير البنك الدّوليّ "قطاع الاتّصالات في الأراضي الفلسطينيّة: فرصة ضائعة للتنمية الاقتصادية" ١ فبراير 2016
http://documents.worldbank.org/curated/en/993031473856114803/pdf/104263-REVISED-title-a-little-different-WP-P150798-NOW-OUO-9.pdf

٢٥ تقرير صادر عن وزارة الاتّصالات "القيود الإسرائيلية المفروضة على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الفلسطيني" 2016-9-23
http://www.mtit.pna.ps/arv/index.php?p=restrictions

٢٦ تقرير البنك الدولي 2016

٢٧ نور عرفة، سام بحور ووسيم عبد الله: قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: محرك التنمية المكبّل في فلسطين، شبكة السياسات الفلسطينية 2015 https://goo.gl/Y6XFtZ

٢٨ تقرير البنك الدّوليّ 2016.

٢٩ تقرير الشبكة 2015.

٣٠ تقرير البنك الدّوليّ 2016

٣١ تقرير البنك الدّوليّ 2016.

٣٢ تقرير الشّبكة 2015

٣٣ مجلة This Week In Palestine"قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، عدد نوفمبر 2017.
http://thisweekinpalestine.com/telecommunication-sector-palestine

منحت إسرائيل السّلطة الفلسطينيّة التّردّدات اللّازمة لإطلاق شركة جوّال، التي أنشئت سنة ١٩٩٩ كأوّل شركة فلسطينيّة للاتّصالات المتنقّلة، ومن ثمّ منحت شركة الوطنيّة التّردّدات اللّازمة لبدء العمل سنة ٢٠٠٦. إلّا أنّ شركة الوطنيّة لم تبدأ العمل إلّا بعد ذلك بعامين عندما وافقت إسرائيل على إطلاق التّردّدات. وفي تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٧، سمحت إسرائيل لوطنيّة بإحضار معدّاتها إلى غزّة واستعمال التّردّدات حتى تتمكّن من تقديم خدماتها للفلسطينيّين المقيمين في غزّة.[٣٤]

بالرّغم من الوعود المتكرّرة وتوقيع اتفاقيّتين (أحدهما وقّعت في نهاية تشرين الثّاني ٢٠١٥ والأخرى في بداية شهر نيسان ٢٠١٧) كي تفرج إسرائيل عن تردّدات خدمة الجيل الثّالث 3G لتستطيع الشّركات الفلسطينيّة مباشرةَ تقديم الخدمة، إلّا أنّ الاتّفاق لم يُنفّذ بعد.[٣٥] بينما تعزو اسرائيل التّأخير في تنفيذ الاتّفاقيات إلى أسباب أمنيّة، صرّح وزير الاتّصالات الفلسطينيّ الأسبق أنّ: « الأسباب الحقيقيّة للحظر هي أسباب اقتصاديّة وليست أمنيّة. فهي تريد بذلك مساعدة شركات الهاتف المحمول الإسرائيليّة ذات تكنولوجيا الجيل الثّالث 3G للاستفادة من شراء الفلسطينيّين لخدماتها».[٣٦] عدم قدرة المشغّلين الفلسطينيّين على تزويد مُستهلكيهم بخدمات الجيل الثّالث أو الجيل الرّابع، وضعهم خارج المنافسة مع المُشغّلين الإسرائيليّين الذين يتمتّعون بهذه القدرات. حسب موقع شبكة السّياسات الفلسطينيّة فإنّ مُشغّلي الاتّصالات الفلسطينيّين يخسرون نحو ٨٠ إلى ١٠٠ مليون دولار سنويًّا نتيجة غياب خدمات الجيل الثّالث.[٣٧] حيث قدَّر البنك الدّوليّ أنّ خسارة شركات المحمول الفلسطينيّة في العام ٢٠١٤ بلغت بين ٤٣٦ مليون دولار و١,٢مليار دولار بين الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥ نتيجة القيود المفروضة.

من جهة أخرى، تتمتّع الشّركات المُشغّلة الإسرائيليّة بتواجد غير مُصرّح به على نطاق واسع في الضّفّة الغربيّة. فتبعًا لاتّفاقيّة أوسلو، للشّركات الإسرائيليّة الحقّ في امتلاك مرافق البنية التّحتيّة في المستوطنات الإسرائيليّة غير القانونيّة في الضّفّة الغربيّة وعبر الطّرق التي تربط هذه المستوطنات بإسرائيل. لكن، نتيجة لتوسّع هذه المستوطنات وانتشار أبراج الشّبكات الإسرائيليّة عبر الضّفّة الغربيّة، فإنّ المشغّلين الإسرائيليّين يغطّون معظم المناطق الفلسطينيّة.[٣٨] وبالتّالي، ليس مفاجئًا أن نجد حصّة شركة سيلكوم الإسرائيليّة في سوق الاتّصالات الفلسطينيّة تبلغ نحو ٤١,٥٪ من الحصّة الثّابتة لسوق غور الأردن (مناطق ج) مقارنةً بما تملكه شركة حضارة من حصّة لنفس السّوق والتي لا تتعدّى ١٦,١٪.[٣٩] تقدّر تقارير أخرى من وزارة التّجارة والصّناعة الفلسطينيّة والبنك الدّوليّ أنّ الشّركات الإسرائيليّة تستحوذ على ٢٠-٣٠٪ من سوق الاتّصالات الفلسطينيّة من حيث عدد المشتركين.[٤٠] أفاد السّيّد عمّار العكر، المدير التّنفيذيّ لشركة الاتّصالات «بالتل» بأنّه يوجد حاليًا ٤٦٠ ألف فلسطينيّ في الضّفّة الغربيّة يستخدمون شرائح اتّصال اسرائيليّة، مما يتسبّب بخسارة سنويّة لمجموعة الاتّصالات الفلسطينيّة قدّرت بـ ١٠ مليون دولار.[٤١] ومن أجل استعادة الحصّة السّوقيّة، فرضت السّلطة الفلسطينيّة قانونًا يحظر بيع شرائح الاتّصال الإسرائيليّة ويمنعها، فتقوم السّلطات الفلسطينيّة بتنفيذ حملات على المحلّات الفلسطينيّة لضبط ومصادرة الشّرائح.[٤٢]

---

٣٤ وكالة وفا :"الوطنية موبايل" تطلق خدماتها في قطاع غزة http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=kOR3Cia800881114440akOR3Ci

٣٥ وكالة معا: اتفاق فلسطيني اسرائيلي على تشغيل الجيل الثالث"3G"، وكالة معا للأنباء 2015-11-19 https://www.maannews.net/Content.aspx?id=901536

٣٦ البوابة: فرص وتحديات قطاع الاتصالات في فلسطين،2017-5-9 متوفر
https://www.albawaba.com/editorchoice/opportunities-and-challenges-telecommunications-palestine-972332

٣٧ ملخصة الشّبكة السياسي، 2015.

٣٨ البنك الدولي وتقرير الشّبكة.

٣٩ تقرير البنك الدّوليّ 2016.

٤٠ تقرير البنك الدّوليّ 2016.

٤١ رام الله الإخبارية: مدير شركة الاتصالات الفلسطينية : 460 الف مواطن بالضفة يستخدمون شرائح اسرائيلية.2017-12-30 https://goo.gl/5UgseV

٤٢ المونيتور: شرائح الاتّصالات الإسرائيليّة تنهش سوق الاتّصالات الفلسطينيّ وتكبّده خسائر بملايين الدولارات. 2012-7-9
https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2017/10/palestinians-use-israeli-sim-cards-to-get-4g-service.html

قطاع غزّة

إضافة إلى القيود المذكورة أعلاه، يواجه قطاع غزّة تحدّيات أخرى، منها نجد الانقسام السّياسيّ بين السّلطة الفلسطينيّة وحكومة حماس المقالة، الأمر الذي أدّى إلى غياب التّنسيق في العمليّات الإداريّة والقانونيّة بين الضّفّة والقطاع. ونتيجة لذلك، فإنّ المُشغلين الفلسطينيّين في غزّة يعانون من مسألة الازدواج الضّريبيّ من قبل السّلطة الفلسطينيّة وحماس على حدّ سواء.[٤٣] هناك قضيّة أخرى، هي التّدمير المتكرّر للبنية التّحتيّة للاتّصالات وقطع الإنترنت نتيجة الاعتداءات العسكريّة الإسرائيليّة على القطاع. خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزّة في الـ ٢٠١٤، حوالي ٥٠٪ من مشتركي الإنترنت الثّابتين تعرّضوا لانقطاع في الخدمة.[٤٤] بالإضافة لذلك، نتيجة للحصار المفروض على قطاع غزّة، يُسمح بدخول موادّ للاستخدام المدنيّ فقط، ويتمّ حظر دخول بعض المعدّات الضّروريّة تحت ادّعاء ازدواجيّة الاستخدام»، أي يمكن تسخير هذه المواد خارج إطار الحاجة المقصودة.[٤٥]

تعتمد الاتّصالات في غزّة على إسرائيل بشكل كلّيّ، فهناك أربع شركات رئيسيّة مزوّدة لخدمة الإنترنت في القطاع، جميعها تحصل على الإنترنت من خلال شركات إسرائيليّة مثل «بيزك»، بحيث تعيد توريد هذه الخدمة إلى شركات أصغر تبيع خدمة الإنترنت إلى المواطنين. الشّركات هي: شركة الاتّصالات الفلسطينيّة "ديجيتال كوميونيكيشن»، وشركتا مدى وفيوجن. كابل الألياف الضّوئيّة الوحيد الذي يربط غزّة بالعالم موجود في إسرائيل، ممّا يجعل البنية التّحتيّة في غزّة تعتمد اعتمادًا كليًا عليها.[٤٦] أي باتت البنية التّحتيّة للاتّصالات في غزّة فضاءً للمراقبة والسّيطرة، كما تُظهر المكالمات والرّسائل النّصية التي أرسلها الجيش الإسرائيليّ إبّان هجومه على قطاع غزّة صيف ٢٠١٤. [٤٧] أحد الأمور بالغة الأهميّة تتمثّل في كون غزّة تعاني من تقطّع مستمر لخدمة الإنترنت نتيجة لاستمرار انقطاع الكهرباء الذي قد يصل إلى معدّل ٢٠ ساعة يوميًا.

بناءً على طلب الرّئيس محمود عبّاس، خُفّضت إمدادات الكهرباء إلى غزّة ما أدّى إلى تفاقم أزمة الكهرباء، حيث لجأ سكّان غزّة للبطّاريّات القابلة لإعادة الشّحن كمصدر للطّاقة وللحفاظ على استمراريّة مراكز توزيع مزوّد خدمة الإنترنت وأجهزة توجيه الإنترنت (الراوتر) بالعمل. وأشار مدير شركة الاتّصالات الفلسطينيّة في مدينة غزّة إلى إنّ انقطاع التيّار الكهربائيّ لأكثر من ٢٠ ساعة يوميًّا يحول دون استمرار عمل مقاسم توزيع الإنترنت.[٤٨]

الجزء الثّالث: مسح للحقوق الرّقميّة، الانتهاكات والتّهديدات في فلسطين

يتزايد عدد الفلسطينيّين الذين يستخدمون وسائل التّواصل الاجتماعيّ كأداة سياسيّة: يواكبون أخر الأخبار ويتشاركونها، يعبّرون عن معارضتهم السّياسيّة للممارسات المستمرة لجيش الاحتلال الإسرائيليّ، يناقشون آخر التّطوّرات والشّؤون الدّاخليّة، ينتقدون سياسات السّلطة الفلسطينيّة في الضّفّة الغربيّة وحماس في غزّة، كما يطلقون ويحشدون الحملات الرّقميّة السّلميّة. ورغم ذلك، إلّا أنّ المساحة الحرّة نسبيًّا التي تتيحها منصّات وسائل التّواصل الاجتماعيّ آخذة بالتّقلّص بتصاعد مقلق.

---

٤٣ تقرير البنك الدولي 2016.
٤٤ تقرير البنك الدولي 2016.
٤٥ نفس المصدر
٤٦ الشبكة 2015.
٤٧ نفس المصدر
٤٨ المونيتور: أزمة إنترنت تطلّ برأسها على قطاع غزّة. 2017-7-9
https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2017/07/gaza-power-cuts-electricity-crisis-internet-israel.html

مع اندلاع هبّة تشرين الأوّل في نهاية عام ٢٠١٥، لجأت الحكومة الإسرائيليّة إلى مراقبة الإنترنت، وبالأخصّ وسائل التّواصل الاجتماعيّ، بهدف التّصدي لعملية «التّحريض» على العنف، وكردعٍ لهجمات مستقبليّة محتملة. المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ وجماعات حقوق الإنسان ندّدوا بشدّة بهذه التّدابير القمعيّة المواجهة لمفهوم مبهم مثل «التّحريض على العنف» الذي تمّ استخدامه كذريعة لاعتقال وتخويف الفلسطينيّين، وخاصّة نُشطاء وسائل الإعلام الاجتماعيّ، إضافة لذلك، فإنّ الانقسام بين الضّفّة وغزّة والسّياسات الاستبداديّة التي أبدتها السّلطة الفلسطينيّة من ناحية وحركة حماس من جهة أخرى أدّت إلى مزيد من القمع ضدّ الصّحفيّين والنّاشطين وإلى قمع أيّ شكل من أشكال المعارضة السّياسيّة بشكل عام.

كما أنّ للحرّيّات على الشّبكة العنكبوتيّة في السّياق الفلسطينيّ وضعًا فريدًا من نوعه، حيث أنّ الفلسطينيّ تستهدفه ثلاث حكومات منفصلة ومترابطة سياقًا : الحكومة الإسرائيليّة، السّلطة الفلسطينيّة في الضّفّة الغربيّة وحكومة حماس المُقالة في غزّة.

علاوةً على ذلك، فقد وضع الصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ مسألة حياد شركات التّكنولوجيا الخاصّة التي تتمتّع بنفوذ عالميّ غير مقيّد، وتتصرّف بانعدام شفافيّة إلى حدّ كبير، موضع السّؤال. ففي السّياق الإسرائيليّ الفلسطينيّ، ظهرت عدّة تقارير متّسقة عن التّطبيق الانتقائيّ لسياسات الإشراف على المحتوى، وبما أن المحتوى الفلسطينيّ يتعرّض للرّقابة والحذف عن منصّات مثل فيسبوك ويوتيوب، فإنّ الفلسطينيّين يشعرون بالقلق من الرّقابة المستمرّة وتمييز هذه الشّركات.

أ. انتهاكات الحكومات للحقوق الرّقميّة

أ.١ انتهاكات إسرائيل للحقوق الرّقميّة

نظرًا لتحكّمها الكامل بالبنية التّحتيّة للاتّصالات، وضعت إسرائيل الفلسطينيّين تحت كمّ هائل من الرّقابة والتّدخّل في الخصوصيّة على الإنترنت، ففي السّنوات الأخيرة شهدنا تحوّل مواقع التّواصل الاجتماعيّ إلى ساحة معركة للنّزاع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، وكان اندلاع أحداث العنف في الضّفّة الغربيّة وإسرائيل في تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٥ على وجه الخصوص هو نقطة تحول معها الفيسبوك لأرضيّة جديدة للتّنازع. حيث تزعم الحكومة الإسرائيليّة أنّ المنشورات المكتوبة والصّور والموسيقى التي تتمّ مشاركتها في وسائل التّواصل الاجتماعيّ هي السّبب وراء ارتفاع وتيرة العنف، وبالتّالي تجب مراقبة منصّات التّواصل الاجتماعيّ وفرض رقابة عليها. من ناحية أخرى، يجد الفلسطينيّون في وسائل التّواصل الاجتماعيّ مساحة للتّعبير عن آرائهم واحباطاتهم فيما يتعلّق بالاحتلال الإسرائيليّ المستمرّ. فكانت نتيجة الرّقابة المفروضة، اعتقال مئات من الفلسطينيّين والتّحقيق قوات الاحتلال معهم ، بسبب منشورات على حساباتهم الشّخصيّة للتّواصل الاجتماعيّ، وبالأخصّ «فيسبوك» بتهمة التّحريض على العنف دون توفّر أدلّة كافية.

مواقع التّواصل الاجتماعيّ والتّحريض على العنف

بالنّظر إلى مواقع التّواصل الاجتماعيّ كمنصّة «للتّحريض على العنف»، بدأت الحكومة الإسرائيليّة بممارسة الضّغط على شركات تمتلك مواقع التّواصل الاجتماعيّ لحذف المحتوى.[٤٩] على سبيل المثال، في تاريخ ١٢ أيلول ٢٠١٦، أفادت وكالة أسوشيتد برس» بأنّ الحكومة الإسرائيليّة قامت بتوقيع اتّفاقية مع شركة «فيسبوك» للعمل سويّة لمعالجة التّحريض على العنف عبر وسائل التّواصل الاجتماعيّ. حيث أعلنت الحكومة الإسرائيليّة عن توقيع اتّفاقية مع «شركة فيسبوك» لإنشاء فِرق لمناقشة كيفيّة مراقبة وإزالة المنشورات التّحريضيّة.[٥٠]

بدورها، أصدرت شركة «فيسبوك» بيانًا ذكرت فيه أنّه « لا يمكن معالجة التّطرّف عبر الإنترنت إلّا من خلال شراكة قويّة بين صانعي السّياسات والمجتمع المدنيّ والأوساط الأكاديميّة والشّركات، وهو ما ينطبق على إسرائيل والعالم»[٥١] كما كشفت وزيرة العدل الإسرائيليّة، إيليت شاكيد، عن تعاون شركتيّ «فيسبوك» و»غوغل»، حيث استجابت الشركتان لـ ٩٥٪ من طلبات الاحتلال بمحو مضامين فلسطينيّة من الشّبكة العنكبوتيّة بحجّة أنّها مضامين «تحريضيّة» وبالمثل، كشفت تقارير إعلاميّة في نهاية عام ٢٠١٥ عن عقد اجتماع بين نائب وزير الخارجيّة الإسرائيليّ تسيبي هوتوفيلي مع الرّئيس التّنفيذيّ لشركة يوتيوب ومدير السّياسة العامّة في غوغل لمناقشة سبل التّعاون في مكافحة المنشورات التي وصفت ب» الالتهابيّة».[٥٢]

من جهتها تنبّهت منظّمات تعنى بالحقوق الرّقميّة، إلى أنّ «هذه الاتّفاقيّات تؤسّس لظاهرة خطيرة تسعى من خلالها الدّول و الأجسام الحكوميّة الدّوليّة للالتفاف على الأطر القانونيّة الدّوليّة والوطنيّة القائمة والتي يتمحور عملها حول قضايا ضمان الحقّ في حرّيّة التّعبير، لا سيما تحت ذريعة التّصدّي لـ "التّطرّف العنيف" على الفضاء الإلكترونيّ»[٥٣] وإزالة المحتوى بحجّة «التّحريض على العنف» يجب أن تحترم اتّفاقيّات حقوق الإنسان الدّوليّة والتي تجاهلتها السّلطات الإسرائيليّة إلى حدّ كبير.

خلال شهر كانون الثّاني ٢٠١٧، أقرّ الكنيست الإسرائيليّ بالقراءة التّمهيديّة «قانون فيسبوك» الذي يتيح فرض غرامات على شبكات التّواصل ومواقع الإنترنت التي تقوم بنشر موادّ يعتبرها الاحتلال موادّ تحريضيّة، لم تتمّ المصادقة على القانون حتّى الآن ، إلّا أنّه عوضًا عن ذلك، بتاريخ ١٨ تموز ٢٠١٧، صادق الكنيست على قانون يسمح للمحاكم الإسرائيليّة اغلاق مواقع انترنت».[٥٤] حيث يتيح القانون المقترح لقاضي المحكمة المركزيّة أن يُصدر بناءً على طلب الشّرطة أو النّيابة العامّة، أمرًا بإغلاق موقع انترنت – بشكل كامل أو جزئيّ – إذا كان النّشاط فيه يُشكّل مخالفة للقانون، ويهدف هذا القانون لمحاربة المواقع التي تنشر مضامين حول ممارسة الجنس مع الأطفال، القمار، المتاجرة بالمخدّرات، نشر الزّنى، وكذلك المواقع التّابعة لتنظيمات إرهابيّة. انتقد نوّاب من المعارضة هذا القانون وادّعوا أنّه يمنح الدّولة أدوات لإغلاق مواقع دون إنذار، واستخدام إجراءات سرّيّة لعمل ذلك، ممّا يعني أنّ الإجراء لن يكون نزيهًا وشفّافًا.[٥٥]

هذه ليست المرّة الأولى التي تتعرّض فيها شبكة الإنترنت في «إسرائيل» للفترة. ففي العام ٢٠١٦، قامت اللّجنة الوزاريّة الإسرائيليّة للتّشريع بتمرير قانون يسعى إلى حجب المواقع الإباحيّة على الإنترنت، حيث يفرض مشروع القانون على مزوّدي الإنترنت توفير برامج لحجب المواقع الإباحيّة وإبلاغ عملائهم بتوفّرها من خلال رسالة نصّيّة أو البريد الإلكترونيّ.[٥٦]

---

٤٩ هآرتس "، وزير الخارجية الإسرائيلي ينتقد فاسيبوك:" دماء ضحايا الإرهاب "على يد" زاكربيرج" 30-7-2013
https://www.haaretz.com/israel-news/1.728554

٥٠ الجارديان، "فيسبوك وإسرائيل للعمل على رصد الوظائف التي تحرض على العنف"، 12-9-2016
https://www.theguardian.com/technology/2016/sep/12/facebook-israel-monitor-posts-incite-violence-social-media?CMP=twt_gu

٥١ نفس المصدر

٥٢ إسرائيل تجتمع مع غوغل و يوتوب لمناقشة الرقابة على مقاطع الفيديو الفلسطينيّة.25-11-2015
https://www.middleeastmonitor.com/20151125-israel-meets-with-google-and-youtube-to-discuss-censoring-palestinian-videos/

٥٣ المجتمع المدني: الاتفاقيات الطوعية بين "إسرائيل" و شركات مواقع التواصل الإجتماعي تشكل تهديدا لحرية التعبير. 18-7-2017 https://goo.gl/fXP4qQ

٥٤ هآرتس، الكنيست يمر قانون السماح للمحاكم بمرقابة الإنترنت.3-7-2017 https://www.haaretz.com/israel-news/1.799335

٥٥ نفس المصدر

٥٦ مشروع قانون مكافحة المواقع الإباحية يجتاز العقبة الأولى وسط مخاوف بشأن الخصوصية.30-10-2017
https://www.timesofisrael.com/ministers-approve-bill-to-block-internet-porn

الأمـر المقلـق بشـكل خـاصّ هـو الانتقائيّة في حظر المـوادّ «التّحريضيّـة». تبعًا لبحث أجـراه مركز «حملـة»- المركز العربيّ لتطويـر الإعـلام الاجتماعـيّ، حيـث أكّـد عـلى أنّ الحملـة التـي تشـنّها الحكومـة الإسرائيليّة ضدّ مـا يسـمى «بالتّحريض» كانـت موجـه ضـدّ الفلسـطينيّين فقـط، وفي اسـتطلاع العنصريّـة والتّحريـض عـلى الشّـبكات الاجتماعيّـة الإسرائيليّـة تبيّن وجـود ٦٧٥٠٠٠ منشـور عنـصريّ أو تحريـضيّ كُتـب ضـدّ العـرب على الشّـبكات الاجتماعيّة خـلال عـام ٢٠١٦، أي بمعدّل منشـور كل ٤٦ ثانيـة، غالبيّتهـا في "فيسـبوك"، أي ضِعـف مـا كان عليـه العـدد في عـام ٢٠١٥، والـذي نشر فيـه ٢٨٠٠٠٠ منشـور مشـابه. ومـن الجديـر ذكـره، أنّ الحكومـة الإسرائيليّـة لم تقـم ببـذل أيّ مجهـود لمكافحـة تزايـد التّحريـض مـن الجانـب الإسرائيليّ.[٥٧]

بـل عـلى العكـس تمامًـا، في حالـة موثّقـة، نـشر جيـش الاحتـلال الإسرائيـليّ منشـورًا عـبر موقـع التّواصـل الاجتماعـيّ «فيسـبوك»، يُهـدّد فيـه عائلـة فلسـطينيّة في قطـاع غـزّة بتدمـير بيتهـا وحيـاة أفرادهـا. وكان المنشـور قـد ظهـر يـوم (٢٠١٧،٨،١٠) في الصّفحـة العربيّـة لمنسّـق عمليّـات الحكومـة الإسرائيليّـة في المناطـق المحتلّـة، يوآف موردخـاي. فادّعى موردخـاي في المنشـور أنّ الجيـش الإسرائيـليّ كشـف نفقـين تابعـين لحركـة حـماس، وأن فتحات الأنفـاق وبنيتهـا التّحتيّة موجـودة تحـت مسـجد التّقـوى وتحت مبنى سـكنيّ تسـكنه عائـلات غزّيّة في بيت لاهيـا. وقد أعلم موردخـاي العائلات القاطنـة بمحـاذاة المسـجد والمبنـى السـكنيّ، بـأنّ حياتهـم مهـدّدة لأنّ إسرائيـل سـتقصف بيوتهـم ردًّا عـلى أيّ هجـوم ضدّهـا. [٥٨] حسـب مركـز حملـة، فـإنّ الجيش الإسرائيليّ يسـتخدم على نحـو متزايد «الفيسـبوك» للتّواصل باللّغـة العربيّة مـع الفلسـطينيّين، ممّـا يـؤدّي إلى «عسـكرة الفضاء الرّقمـيّ».[٥٩]

مُراقبة وسائل التّواصل الاجتماعيّ والاعتقالات

منـذ شـهر أكتوبـر ٢٠١٥، بـدأت منظّـمات حقوق الإنسـان الفلسـطينيّة بتوثيق مئات مـن حالات الاعتقال للفلسـطينيّين مـن قبـل قـوّات الاحتـلال بسـبب محتـوى قامـوا بنشره عـلى موقع «فيسـبوك»، وتـمّ اتّهامهـم بسـببه «بالتّحريض» على العنـف. [٦٠] عـدد الحـالات التـي تـمّ توثيقها متفاوت، فحسـب مركز عدالـة لحقوق الإنسـان، فإنّ الرّقم يقـارب ٤٠٠ حالة اعتقـال بسـبب منشـورات عـلى «فيسـبوك» خلال السّـنتين الأخيرتـين.[٦١] بينـما صرّحت صحيفـة هآرتس برقـم أعلى لعدد الاعتقـالات حيـث وصـل إلى ٨٠٠ حالـة اعتقال لفلسـطينيّين مـن قبل قوات الاحتلال والسّـلطة الفلسـطينيّة.[٦٢]

في شـهر أبريـل ٢٠١٧ كشـفت صحيفـة هآرتـس أن حكومـة الاحتـلال بدأت باسـتخدام نظام للإنـذار المبكر الـذي يعتمد عـلى منظومـة الخوارزميـات، ويعـرف أيضـا باسـم الشرطـة التنبؤيـة، الهدف مـن هـذه الخوارزميات يتلخـص في تحديد واسـتهداف «المهاجـم» المحتمـل وبالتالي القيـام بعمليات الاعتقال التعسـفي. وظيفة برنامج الـذكاء الاصطناعي تتلخص في مُراقبـة حسـابات الفلسـطينيين عـلى موقـع التواصـل الاجتماعـي «فيسـبوك» والبحـث في تلميحات معينـة مثل كلمة شـهيد، الكيـان الصهيـوني، القـدس، الأقـصى. وبناء على حسـابات خوارزمية يقوم النظام بوضع «إشـارة إلى مشـتبه» الذي مـن المحتمـل أن يقوم بتنفيـذ هجوم.

الاعتقـالات التـي نُفّـذت بنـاءً عـلى حسـابات الخوارزميّـات تفتقـد إلى وجـود دليـل قـويّ عـلى أنّـه هنـاك جريمة سـيتمّ ارتكابهـا. عـلى سـبيل المثـال، تـمّ اعتقال رجل فلسـطينيّ ومـن ثمّ أطلق سراحه لاشـتباه الشّرطـة الإسرائيليّـة بأنّه يخطّط للقيـام بهجـوم بعـد أن قـام «فيسـبوك» بشـكل خاطـئ بترجمـة منشـور له يقـول فيه «صبـاح الخـير» في اللّغـة العربيّة، تُرجمـت إلى العبريّـة لتصبـح «هاجموهم».[٦٣]

---

٥٧ مؤشر العنصرية والتحريض في الشبكات الاجتماعيّة الإسرائيليّة" لعام 2016 2017-10-30 : https://goo.gl/59Yy3V

٥٨ عدالة: الجيش الإسرائيليّ يُهدد عائلات في غزّة عبر فيسبوك.2017-10-30 https://www.adalah.org/ar/content/view/9309

٥٩ تقرير هاشتاج فلسطين 2016 http://7amleh.org/2017/06/05/7amleh-presents-hashtag-palestine-

٦٠ مؤسسة الضمير، تجرأ على النشر، اعتقالات الفلسطينيين على خلفية التحريض.2016-8-24.
http://www.addameer.org/publications/daring-post-arrests-palestinians-alleged-incitement

٦١ عدالة: مدافعات عن حقوق الإنسان يتحدثن.2017-3-8> https://www.adalah.org/en/content/view/9060

٦٢ هآرتس، "اعتقال الفلسطينيين نتيجة قيامهم بارتكاب أعمال إرهابية محتملة يجلب معنى جديدا" لتقرير الأقلية "، أبريل 2016:
https://www.haaretz.com/opinion/.premium-1.785470

٦٣ اعتقال الشاعرة دارين طاطور ينبئ بتصعيد خطير للانتهاكات الإسرائيليّة. 2016-7-17 -https://pen.org/press-release/detention-of-poet-dareen-tatour-sig-
nals-worrying-escalation-in-israeli-repression

تجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح «التّحريض على العنف» الذي تستخدمه السّلطات الإسرائيليّة هو مُصطلح مبهم وقد يتضمّن أيّ تعبير يستخدم لمعارضة سياسات وممارسات الاحتلال. تمّ الحكم على الشّاعرة الفلسطينيّة دارين طاطور بالحبس المنزليّ لمدّة عامين ومُنعت من استخدام الإنترنت، حيث وُجّهت إليها تهم التّحريض على العنف ودعم أعمال العنف والتّضامن، وتأييد منظّمة إرهابيّة بسبب نشرها لقصيدة عبر وسائل التّواصل الاجتماعيّ.[٦٤] حالة أخرى وثّقت اعتقال شابّ يدعى مجد، يبلغ من العمر ٢٢ عامًا ويعمل كخبير تجميل، حُكم عليه بالحبس لمدة ٤٥ يوم ودفع غرامة بقيمة ٣٠٠٠ شيكل (٨٠٠ دولار)، حيث اتّهم مجد بالتهليل لعمليّة تفجير باص في القدس.[٦٥] حالات الاعتقال المشابهة هي انتهاك للحقّ الفلسطينيّ في حرّيّة التّعبير عن الرّأي وتدخّل في خصوصيّة أفراده على الإنترنت، فهناك محاولات تقشعرّ لها الأبدان لإسكات الأصوات الفلسطينيّة وفرض الرّقابة عليها.

أ.٢ انتهاكات السّلطة الفلسطينيّة للحقوق الرّقميّة في الضّفّة الغربيّة

شهدت الضّفّة الغربيّة في السّنتين الأخيرتين ارتفاعًا حادًّا في الاعتداء على حقّ حرّيّة التّعبير، والحقّ في الخصوصيّة على شبكة الإنترنت وحرّيّة الإعلام، فأظهر تقرير حديث صادر عن منظّمة العفو الدّوليّة «أمنستي» أنّ سياسة الاعتقالات والتّرهيب التي تستهدف الصّحفيّين الفلسطينيّين والنّاشطين والمواطنين الذين يصرّحون بآراء مناوئة للسّلطة ولا تنسجم مع سياستها، آخذة بالتّحول إلى توجّه استبداديّ متزايد للسّلطة الفلسطينيّة.[٦٦] من البراهين الحديثة على هذا التّوجه هو إقرار «قانون الجرائم الإلكترونيّة» بمرسوم رئاسيّ في حزيران ٢٠١٧، حيث يتضمّن القانون حجب مواقع إلكترونيّة واعتقال وترهيب صحفيّين ومواطنين بناءً على منشوراتهم على موقع «فيسبوك».

قانون الجرائم الإلكترونيّة

في تاريخ ٢٤ حزيران ٢٠١٧، قام رئيس السّلطة الفلسطينيّة محمود عبّاس بتوقيع قانون الجرائم الإلكترونيّة (رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧) بشكل شبه سرّيّ، حيث دخل القانون حيّز التّنفيذ مباشرة بعد نشره في جريدة الأحوال الرّسميّة بتاريخ ٩ تموز ٢٠١٧. تمّ إقرار هذا القانون تحت مسمّى محاربة الجرائم الإلكترونيّة بمرسوم رئاسيّ في ظلّ غياب مجلس تشريعيّ مُفعّل وبتهميش مقصود للمجتمع المدنيّ وأيٍّ من أصحاب الشّأن وهو ما أثار الجدل حوله باعتباره قانونًا استبداديًّا.

أدانت جهات عدّة هذا القانون، كمؤسّسات المجتمع المدنيّ وصحفيّين ونشطاء وطالبوا بضرورة إلغائه فورًا. وصرّحت بعض مؤسّسات المجتمع المدنيّ بأنّ «العديد من موادّ القانون تشكّل انتهاكًا للحقّ في حرّيّة الرّأي والتّعبير، والحقّ في الحصول على المعلومات والخصوصيّة، مشدّدين على ضرورة تجميد القرار، إلى أن يتمّ عرضه للنّقاش العامّ»[٦٧]، وفي أيلول ٢٠١٧ قامت كل من الهيئة المستقلّة لحقوق الإنسان بالتّنسيق مع نقابة الصّحفيّين الفلسطينيّين بتوجيه كتاب إلى الرّئيس الفلسطينيّ في محاولة لحثّه على تعليق القانون، واللّجوء إلى تعديله بالتّشاور الوثيق مع المجتمع المدنيّ، ونقابة الصّحفيّين ومقدّمي خدمات الإنترنت.

---

٦٤ اعتقال الشاعرة دارين طاطور ينبئ بتصعيد خطير للانتهاكات الاسرائيلية.2016-7-17
https://pen.org/press-release/detention-of-poet-dareen-tatour-signals-worrying-escalation-in-israeli-repression

٦٥ خبر عن اعتقال مجد على الجزيرة إنجليزية
http://www.aljazeera.com/news/2016/05/israel-jails-palestinian-beautician-facebook-post-160509132438229.html

٦٦ تقرير منظمة العفو الدّوليّة

٦٧ مركز مدى يطلق حملة حول قانون الجرائم الإلكترونيّة. 22-8-2017 http://www.madacenter.org/news.php?lang=2&id=331

٦٨ نفس المصدر

مـن الجديـر ذكـره أنّ قانـون الجرائـم الإلكترونيّة يخالف المادّة ١٩ من القانون الأسـاسيّ الفلسـطينيّ، الـذي يمنح بموجبه حرّيّـة التّعبـير للمواطنـين الفلسـطينيّين، وكذلـك المـادّة ٢٧ التـي تحظـر فـرض رقابـة عـلى وسـائل الإعلام وتضمـن حرّيّة ممارسـة الطّباعـة والنّشر والتّوزيـع وحرّيّة تناقـل المعلومات.[٦٩]

كـما أنّ اصـدار قـرار قانـون الجرائـم الإلكترونيّـة الجديـد يتعـارض بشـكل واضـح مـع الاتّفاقيّـات الدّوليّة التـي انضمّت إليهـا دولـة فلسـطين وبخاصّـة الميثـاق الـدّوليّ الخـاصّ بالحقـوق المدنيّة والسّياسـيّة.[٧٠]

مـن جهتهـا أشـارت مؤسّسـة الحـقّ الفلسـطينيّة إلى أنّ تعريف القانـون الحاليّ لمفهـوم الجرائم الإلكترونيّـة لا يمتّ بصلةٍ للتّعريـف المنصـوص عليـه مـن قبـل المعاهـدات الدّوليّـة كاتّفاقيّـة «بودابسـت» بشـأن الجرائـم الإلكترونيّـة. [٧١] إضافـةً لذلـك، فـإنّ المرسـوم الرّئـاسيّ تجاهـل كلّيًّـا صـيرورة العمليّـة التّشريعيّة والتـي من شـأنها مراجعة ومناقشـة القرار حيث أنّ المـادّة ٦١ مـن القانـون الفلسـطينيّ تنـصّ عـلى أن يدخل القانون حيّـز التّنفيذ مـن تاريخ نشره في الجريدة الرّسـمية، ويتجـاوز فـترة المراجعـة المطلوبـة للمواطنـين لمراجعة القانون قبل سـنة.

المنـدوب الخـاصّ في الأمـم المتّحـدة ديفيـد كاي المختـصّ بتعزيـز وحمايـة الحـقّ في حرّيّـة الـرّأي والتّعبـير، وجّـه خطابًـا عـلى الموقـع الإلكـترونيّ الرّسـميّ التّابـع لمكتـب المفوّض السّـامي لحقـوق الإنسـان موجّهًا للحكومـة الفلسـطينيّة بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٦ بشـأن قـرار قانـون الجرائـم الإلكترونيّـة، عـبّر فيه عن قلقـه إزاء عدد من أحـكام القانون، التـي تُجيز حجب مواقـع إلكترونيّـة تُقـرّر السّـلطات بأنّها غـير قانونيّة وتجريم اسـتعمال التّشـفير (encryption)، وتجريـم حرّيّة التّعبير عـلى الإنترنـت تحـت ذريعـة مصطلحـات فضفاضة وغامضة مثـل «تهديد الأمـن القومـيّ» أو «النّظام العامّ» أو «السّـلم الأهـليّ» أو «الآداب العامّـة» أو «ازدراء الأديـان».[٧٢]

اصـدرت منظّمـة العفـو الدّوليّـة بيانًـا عـبّرت فيـه عـن قلقهـا المتزايد حيال عـدة بنـود إشـكاليّة في القانون، تشـكّل خرقًا للحـقّ في حرّيّـة التّعبـير، الخصوصيّـة عـلى الفضـاء الإلكـترونيّ، والحـقّ في حمايـة البيانـات. كـما انتقـدت منظّمـة العفـو الدّوليّـة تجريـم الأصـوات المعارضـة عـبر شـبكة الإنترنـت، وفـرض غرامـات ماليّـة وعقوبـات مبالـغ فيهـا ضـدّ الأصـوات المعارضـة والنّاقدة.

وفيما يلي مُوجز لبعض بنود القانون الإشكاليّة التي أشارت إليها المنظّمات الفلسطينيّة والدّوليّة:

- المـادّة (٢٠,١) تجريـم أيّ شـخص يقـوم "بنشر أخبار من شـأنها تعريض سـلامة الدّولة أو نظامها العـامّ أو أمنها الدّاخـليّ أو الخارجـيّ للخطـر». وتكـون العقوبـة الحبـس لمـدّة لا تقـلّ عن عـام واحـد أو/و فرض غرامـة ماليّة تقـدّر قيمتهـا بـين ١٤٠٠ دولار أمريـكيّ و ٧٠٠٠ دولار أمريـكيّ. الأمر الذي يترك مسـاحة كبيرة للتّكهّن والتّفسـير لتتمكّـن الحكومـة مـن إسـكات الآراء والأصوات غـير المرغوب بها.

- المـادّة (٢٠,٢) تنـصّ عـلى معاقبـة أيّ شـخص يقـوم «بالتّرويـج للأخبـار التـي تـمّ ذكرهـا في المـادة (٢٠,١) بـأيّ وسـيلة كانـت، سـواء مـن خـلال بثّهـا، أو نشرها» وتصـل العقوبـة إلى الحبس لمدّة لا تقـلّ عن عـام إضافة إلى / أو غرامـة ماليّـة تصـل قيمتهـا إلى ١٤٠٠ دولار أمريـكيّ.

---

٦٩ منظمة العفو الدّوليّة: فلسطين: تصعيد خطير للهجمات على حرية التعبير
/https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/08/palestine-dangerous-escalation-in-attacks-on-freedom-of-expression

٧٠ مؤسسة الحق : قانون الجرائم الإلكترونيّة يتعارض مع الاتفاقيات الدّوليّة. 2017-7-15 http://www.wattan.tv/tv/209277.html

٧١ مؤسسة الحق

٧٢ تقرير لجنة حقوق الإنسان الصادر عن المقرر الخاص في الأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، ديفيد كاي
www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session29/Documents/A.HRC.29.32_AEV.doc

- المادّة ٣١ من القانون تعاقب أيّ شخص يقوم باستخدام تطبيق تكنولوجيّ لفكّ أو إبطال حجب المواقع الإلكترونيّة، مثل استخدام تطبيق بروكسي و VPN.

- المادّتان ٣٢ و٣٣ تجبران مزوّدي خدمة الإنترنت في فلسطين «بالاحتفاظ بالمعلومات» عن المشتركين لمدّة ثلاث سنوات على الأقلّ احتياطًا لأي «إجراءات قانونيّة»

- المادّة ٣٥ تسمح لقاضي الصّلح أن يأذن للنّيابة العامّة بمراقبة الاتّصالات والمحادثات الإلكترونيّة وتسجيلها والتّعامل معها، للبحث عن الدّليل المتعلّق بالجريمة وذلك لمدّة خمسة عشر يومًا قابلة للتّجديد لمرّة واحدة، بناءً على توافر دلائل جديدة.

- المادّة ٤٠ تسمح للنّائب العامّ أو أحد مساعديه طلب الإذن من محكمة الصُّلح بحجب الموقع أو المواقع الإلكترونيّة، أو حجب بعض روابطها من العرض خلال ٢٤ ساعة مرفقًا بمذكّرة برأيه. وتصدر المحكمة قرارها في الطّلب، في ذات يوم عرضه عليها إمّا بالقبول أو بالرّفض.

وزارة العدل بدأت مؤخّرًا بعقد مشاورات موسّعة مع المؤسّسات الرّسميّة الشّريكة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ لتعديل قرار قانون بشأن الجرائم الإلكترونيّة والوصول إلى قانون حول الجرائم الإلكترونيّة يكون ضابطًا للفضاء الإلكترونيّ بكلّ أبعاده الوطنيّة والرّسميّة وبما يضمن الحقوق والحرّيّات العامّة. [٧٣] غير أنّه لم يتم إدخال أيّ تعديلات على القانون حتى تاريخ إعداد هذا التّقرير.

حجب المواقع الإلكترونيّة

قبل أسبوعين من إقرار قانون الجرائم الإلكترونيّة، أصدر النّائب العامّ الفلسطينيّ -أحمد براك- أمرًا لمزودّي خدمة الإنترنت في الضّفّة الغربيّة بحجب ٢٩ موقعًا إلكترونيًّا. [٧٤] حملة حجب واسعة استهدفت مواقع إلكترونيّة إخباريّة مقرّبة أو تتبع أو تؤيّد حركة حماس والقياديّ المفصول من حركة فتح محمّد دحلان نفّذتها السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في الضّفّة الغربيّة. حسب المركز الفلسطينيّ للتّنمية والحرّيّات الإعلاميّة (مدى)، فقد تكتّمت السّلطة الفلسطينيّة والنّائب العامّ على تفاصيل هذه الحملة ودوافعها ولم تفصح حتى عن عدد المواقع التي شملتها، علمًا أنّ المواقع التي طالها الحجب لم تتسلّم أيّ بلاغات رسميّة مكتوبة أو شفهيّة بهذا الخصوص، وفوجئت بإجراءات الحجب التي نفّذت تباعًا على مدار عدّة أيّام. واقتصر ما وصلها بهذا الخصوص على ما سرّبته شركات الإنترنت التي تزوّدها بالخدمة لإدارات بعض هذه المواقع بأنّها (شركات الإنترنت) تسلّمت قرارات من النّائب العامّ الفلسطينيّ تقضي بحجبها.[٧٥]

وقال إياد الرّفاعيّ (وهو محرّر في شبكة قدس الإخباريّة- وهي شبكة إخباريّة مستقلّة قائمة على مساهمات المجتمع المحليّ): «علمنا أنّه تمّ حجب موقع شبكة قدس، ضمن عمليّة شملت عدّة مواقع قبلنا». مضيفًا: « لم يتمّ ابلاغنا رسميًّا بالأمر ولم يصلنا أيّ كتاب أو حتّى إيميل بذلك، وبعد التّواصل مع الشّركات المزوّدة للإنترنت أُخبرنا بأنّها استلمت كتابًا من النّائب العامّ يضمّ أسماء مجموعة مواقع إخباريّة يطلب فيه حجبها». وأشار إلى أنّ

٧٣ خبر وكالة معا للأنباء: وزارة العدل تعقد مشاورات لتعديل قرار بقانون الجرائم الإلكترونيّة https://maannews.net/Content.aspx?id=926632

٧٤ مدى: 51 انتهاكا ضد الحريات الاعلامية في فلسطين خلال حزيران
http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1715&category_id=13&year=2017

٧٥ نفس المصدر

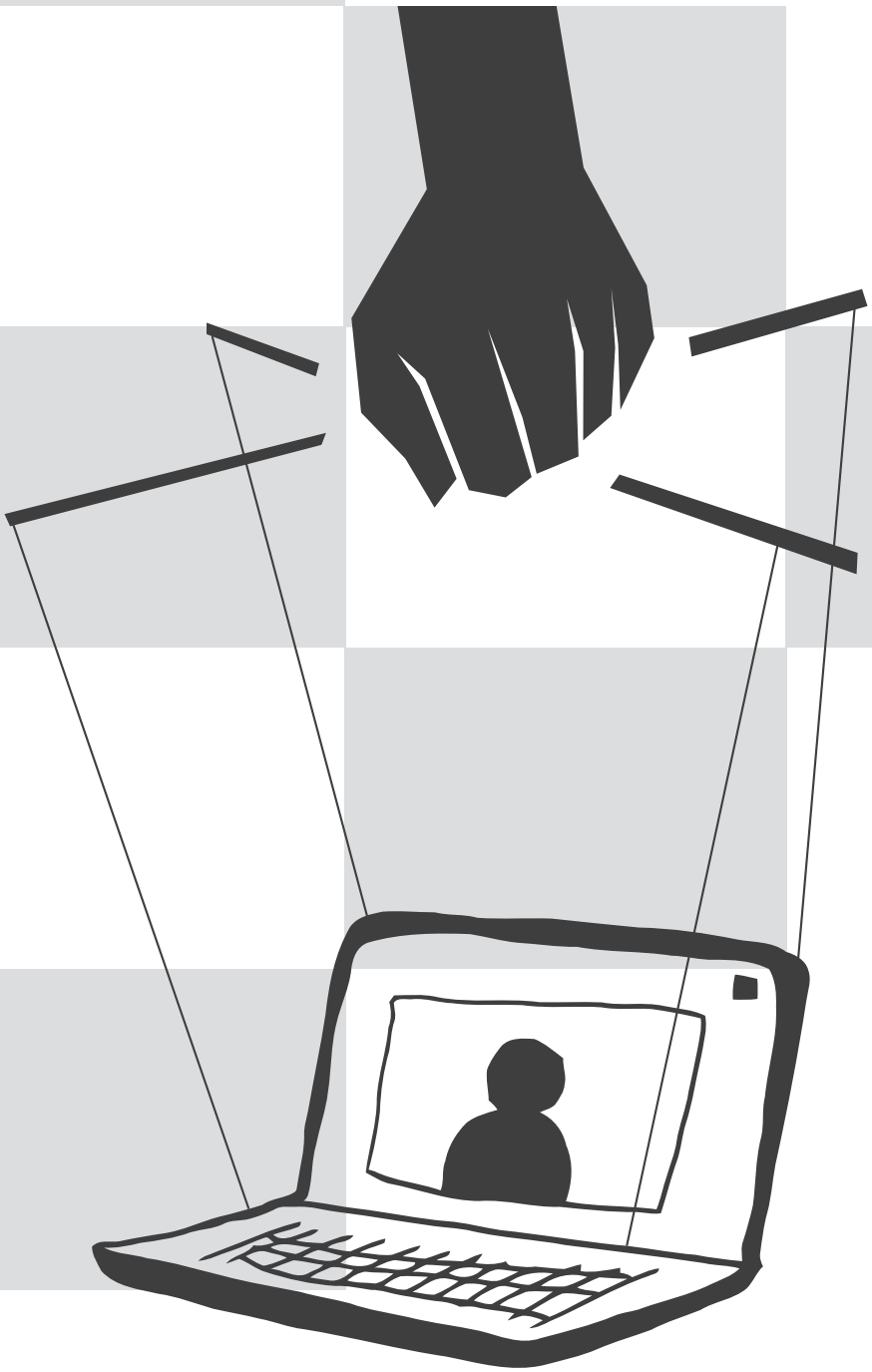

«الـشّركات التـي تزوّدنـا بالإنترنـت رفضـت إطلاعنـا عـلى كتـاب الحجب الـذي وصلها، وقـد حاولنـا التّواصل مـع النّائب العـامّ لاسـتيضاح الصّـورة ولكنّـه رفض الاسـتجابة، وسـنفحص إمكانيّة اللّجـوء للقانون خـلال اليومين القادمـين». تمّ أخذ قضيّـة حجـب موقـع شـبكة قـدس إلى محكمـة العـدل العليـا في رام اللـه وفي انتظـار القـرار. [٧٦]

بينـما امتنـع النّائـب العـام عـن التّعليـق أو إصـدار تفسـير للمسـوّغ القانونيّ لقـرار الحجب، حيـث صرّح النّاطق باسـم الحكومـة طـارق رشـماويّ في مقابلـة إذاعيّـة أنّ هـذا الإجـراء اتّخـذ ضـدّ المواقـع التـي «تحـرّض عـلى الفتنـة ولا تنقـل الأخبـار والمعلومـات عـن الشّـؤون الفلسـطينيّة بطريقـة مهنيّـة وذات مصداقيّـة». [٧٧] تمّ اسـتخدام نفس المـبرّر من قبل مسـؤول آخـر رفيـع المسـتوى الـذي أنكـر أنّ سـبب حجـب تلـك المواقـع يعـود لخلفيّـة سياسـيّة أو بارتباطـات المواقع بخلفيّـات أو انتـماءات مختلفـة، بـل أصرّ عـلى أنّ سـبب الحجـب يعـود لبعـض القضايـا العالقـة ضدّهـم مـن ضمنهـا: الإبـلاغ عـن معلومـات كاذبـة و»غـير أخلاقيّـة» واتّهامهـم بنـشر «أخبـار كاذبـة» و«الافـتراء» فيـما لم يتـمّ الإعـلان أو الإفصـاح رسـميًّا عـن التّهـم المذكورة.

---

٧٦ شبكة قدس تناضل لانتزاع حقوقها.. العليا تطلب نسخة من قرار الحجب https://www.qudsn.co/article/131408

٧٧ عن مركز مدى الإعلامي http://www.arn.ps/archives/199807

قائمة المواقع التي حجبتها السلطة الفلسطينية

شبكة قدس الإخباري	qudsn.ps	تاريخ الحجب ١٦ -٦- ٢٠١٧
القدس برس	qudspress.com	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٧
وكالة صفا للأنباء	safa.ps	تاريخ الحجب ١٦ -٦- ٢٠١٧
وكالة الرأي الإخباريّة	alray.ps	تاريخ الحجب ١٧ -٦- ٢٠١٧
فلسطين الآن	paltimes.net	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٧
وكالة الصحافة الفلسطينيّة	palpress.co.uk	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٧
أحوال البلاد	ahwalelbelad.com	تاريخ الحجب ١٧ -٦- ٢٠١٧
Ara News	aranews.org	تاريخ الحجب ١٧ -٦- ٢٠١٧
الكرامة برس	karamapress.com	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٧
موقع تلفزيون الأقصى	aqsatv.ps	تاريخ الحجب ١٧ -٦- ٢٠١٧
فراس برس	fpnp.net	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٦
أمد للإعلام	amad.ps	تاريخ الحجب ١٢ -٦- ٢٠١٧
فتح ميديا	fatehmedia.net	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٦
فلسطين أون لاين	felesteen.ps	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٦
وكالة شهاب الإخباريّة	shehab.ps	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٦
أمامة	omamh.com	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٦
موقع كتائب القسام	alqassam.ps	تاريخ الحجب ١٩ -٦- ٢٠١٦
صوت فتح الإخباري	fateh-voice.ps	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٦
المركز الفلسطيني للإعلام	palinfo.com	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٦
إخوان أون لاين	ikhwanonline.com	تاريخ الحجب ١٩ -٦- ٢٠١٦
الموقع الرسمي لحركة حماس	hamas.ps	تاريخ الحجب ٢١ -٦- ٢٠١٦
موقع حماس للعمل الجماهيري	jamahiri.ps	تاريخ الحجب ١٩ -٦- ٢٠١٦
شبكة فلسطين للأنباء- شفا	shfanews.net	تاريخ الحجب ١٩ -٦- ٢٠١٦
فتح ميديا	fatehmedia.net	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٦
Palestine.Net	paldf.net	تاريخ الحجب ١٩ -٦- ٢٠١٦
الرسالة نت	alresalah.ps	تاريخ الحجب ٢١ -٦- ٢٠١٦
إن لايت برس	inlightpress.com	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٦
أجناد الإخباريّة	ajnad-news.com	تاريخ الحجب ١٥ -٦- ٢٠١٦

وجّهت مُنظّمات حقوقيّة فلسطينيّة انتقادها للقانون واعتبرته انتهاكًا دستوريًا [٧٨] باعتبار أنّ الحجب يعدّ انتهاكاً للمادّة (١٩) من القانون الأساسيّ الذي أكّد على كفالة حرّيّة الرّأي والتّعبير بمختلف أشكالها وصورها، ونصّت المادّة (٢٧) من القانون الأساسيّ على حظر الرّقابة على وسائل الإعلام وعدم جواز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلّا وفقًا للقانون وبموجب حكم قضائيّ. كما شدّدت المادّة (٣٢) من القانون الأساسيّ على أنّ كلّ اعتداء على الحقوق والحرّيّات العامّة - ومن بينها حرّيّة الرّأي والتّعبير- جريمة لا تُسقط الدّعوى الجنائيّة ولا المدنيّة النّاشئة عنها بالتّقادم تستوجب التّعويض لمن وقع عليه الضّرر. كما أنّ حجب المواقع الإخباريّة يعدّ انتهاكًا لأحكام القانون الأساسيّ وقانون المطبوعات والنّشر لعام ١٩٩٥ ولقانون الهيئة الفلسطينيّة لتنظيم قطاع الاتّصالات لعام ٢٠٠٩. [٧٩]

الخطوة التي قامت بها السّلطة الفلسطينيّة باتّخاذ قرار حجب المواقع الإلكترونيّة أدّت إلى تعالي أصوات صاخبة منددّة بالقرار طالبت السّلطة الفلسطينيّة برفع الحجب فورًا ووقف أيّ شكل من أشكال الرّقابة.[٨٠] وتمّ إطلاق حملة إلكترونيّة حملت الوسم #لا_للحجب، حيث طالبت الحملة النّائب العام للسّلطة الفلسطينيّة بإصدار بيان علنيّ يوضح فيه أسباب اتّخاذ قرار الحجب.[٨١] ومنذ تاريخ ٤-٧-٢٠١٧ بقي قرار حجب المواقع قائمًا باستثناء: الموقع الرّسمي لحركة حماس، موقع حماس للعمل الجماهيريّ، وموقع وكالة الرّأي. [٨٢]

هذه ليست المرّة الأولى التي تقوم فيها السّلطة الفلسطينيّة بحجب مواقع الكترونيّة لا تتّفق مع خطّها السّياسيّ.[٨٣] في العام ٢٠١٢، أفادت تقارير بأنّ السّلطة الفلسطينيّة أصدرت تعليمات إلى مزوّدي خدمة الإنترنت في الضّفّة الغربيّة لحجب ثمانية مواقع إلكترونيّة، خمسة منها مدرجة في الحجب الأخير، وتكرّرت حادثة الحجب مجدّدا عام ٢٠٠٨ عندما قامت السّلطة بحجب موقع دنيا الوطن ومقرّه غزّة بعد نشره لتقرير يتحدّث عن الفساد الماليّ في السّلطة.[٨٤]

استهداف النّشطاء والصّحفيّين

شهد عام ٢٠١٧ ارتفاعًا في حالات اعتقال وتهديد الصّحفيّين، النّشطاء الفلسطينيّين والأصوات المعارضة في الضّفّة الغربيّة نتيجةً لما يكتبونه ويشاركونه على مواقع التّواصل الاجتماعيّ والإنترنت عمومًا. نتيجةً لتزايد التّصعيد الخطير للاعتداءات على حرّيّة التّعبير، حيث وجّهت منظّمة العفو الدّوليّة «امنستي» اتّهامها للسّلطات الفلسطينيّة «باستخدام أساليب الدّولة البوليسيّة لإسكات انتقادات وسائل الإعلام وحجب المعلومات عن النّاس تعسّفًا». [٨٥]

وفقًا لمركز مدى، أصبحت وسائل التّواصل الاجتماعيّ في العامين الماضيين على نحو متزايد مساحة جديدة للرّقابة على الصّحفيّين والنّاشطين الفلسطينيّين واستهدافهم، بين العام ٢٠١٤ وحتى شهر أيار من عام ٢٠١٦، ارتكبت السّلطة الفلسطينيّة ما يزيد عن ٦١ انتهاك باستهدافها صحفيّين لأسباب متعلّقة بنشاطهم على الإنترنت.[٨٦] حيث قامت أجهزة المخابرات والأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة باحتجاز واستجواب صحفيّين بناءً على ما كتبوه أو شاركوه على صفحاتهم في موقع التّواصل الاجتماعيّ «فيسبوك».

وأشار التّقرير أيضًا إلى أنّ الأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة قامت بإجبار كلّ من تمّ التّحقيق معهم بتسليم كلمات السّرّ الخاصّة بحساباتهم الشّخصيّة على مواقع التّواصل الاجتماعيّ وكلمات المرور الخاصّة بأجهزتهم الإلكترونيّة بهدف الوصول مباشرةً إلى معلوماتهم الخاصّة وتفتيش صفحاتهم الخاصّة ومراسلاتهم.[٨٧]

---

٧٨ معا: الحق: قرار حجب المواقع الإلكترونيّة انتهاك دستوري. https://www.maannews.net/Content.aspx?id=912070

٧٩ نفس المصدر

٨٠ حجب المواقع الإلكترونية المحرج للسلطة الفلسطينيّة ينتهك القوانين الدولية والمحلية، التقرير كامل :
http://www.alhaq.org/advocacy/topics/palestinian-violations/1126-blocking-of-websites-critical-of-palestinian-authority-violates-internation-al-and-domestic-laws

٨١ تعبيراً عن رفضهم لقرار حجب المواقع، الفلسطينيّون يقولون: لا للحجب 2017-6-21
https://advox.globalvoices.org/2017/06/21/angered-by-online-censorship-palestinians-say-notoblocking/

٨٢ مدى: 51 انتهاكا ضد الحريات الاعلامية في فلسطين خلال حزيران. 2017 http://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1715&category_id=13&year=

٨٣ معا: التقييد المفروض على وسائل الإعلام الفلسطينيّة يصل الإنترنت http://www.maannews.com/Content.aspx?id=478726

٨٤ موقع الانتفاضة الإلكترونيّة: السلطة الفلسطينيّة في رام الله تحجب موقعا الكترونيا بسبب تقرير نشره عن الفساد 2008-11-18
https://electronicintifada.net/content/ramallah-palestinian-authority-blocks-website-reporting-corruption/7814

٨٥ أمنستي:فلسطين: تصعيد خطير للهجمات على حرية التعبير 2017-8-23
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/08/palestine-dangerous-escalation-in-attacks-on-freedom-of-expression/

٨٦ دراسة لمركز مدى بعنوان الاعلام الفلسطيني الرسمي وحرية التعبير 2016 http://www.madacenter.org/media.php?lang=2&id=783&category_id=7

٨٧ "مدى": 106 انتهاكات ضد الحريات الاعلامية في فلسطين خلال تموز.2017-7-9
=https://www.madacenter.org/report.php?lang=2&id=1728&category_id=13&year

على سبيل المثال، في تاريخ ٦-٧-٢٠١٧، اعتقل جهاز الأمن الوقائيّ الصّحفيّ جهاد بركات (٢٧عام) لقيامه بتصوير موكب رئيس الوزراء د. رامي الحمد الله أثناء توقيفه على حاجز إسرائيليّ عسكريّ. وأفاد جهاد أنّ الأجهزة الأمنيّة طلبت كلمات المرور لجهازه الجوّال وحاسوبه الشّخصيّ المحمول وأضاف جهاد: عندما رفضت تزويدهم بكلمات المرور طالبًا ما يثبت وجود قرار قضائيّ بذلك، تمّ نقلي إلى مقرّ جهاز الأمن الوقائيّ في رام الله، وتعرّضت هناك لجلستي تحقيق، حيث طلب منّي المحقّق تسليم كلمات المرور ورفضت طالبًا ما يثبت وجود قرار قضائيّ بذلك».[٨٨]
منذ دخول قانون الجرائم الإلكترونيّة حيّز التّنفيذ، اعتقلت السّلطات الفلسطينيّة النّاشط الحقوقيّ عيسى عمرو من الخليل و٦ صحفّيين آخرين يعملون لحساب وسائل إعلام تابعة لحماس، وتمّ توجيه تهم للمحتجزين بموجب المادّة رقم ٢٠ والتي تنصّ على : « نشر أخبار من شأنها تعريض سلامة الدّولة أو نظامها العامّ أو أمنها الدّاخليّ أو الخارجيّ للخطر».

وفي حالة أخرى تمّ اعتقال الصّحفيّ الفلسطينيّ ظاهر الشّماليّ بتاريخ ٦-٦-٢٠١٧ من قبل جهاز الأمن الوقائيّ من منزله الواقع في رام الله. ووجّهت إليه تهمة «قدح مقامات عليا وإثارة النّعرات» وذلك نتيجة كتابته لمقال نقديّ نشره على الإنترنت، وقال في شهادته لمنظّمة العفو الدّوليّة أنّه بعد إطلاق سراحه تعرّض للتّهديد عبر الهاتف ووجّهت إليه تحذيرات من «نشر آراء تنتقد الحكومة أو المسؤولين ضمن «فيسبوك».

٣.أ انتهاكات حكومة حماس للحقوق الرّقميّة

تتعرّض حرّيّات الإنترنت في ظلّ حكومة حماس المقالة في قطاع غزّة للهجوم. فمنذ أن استولت حماس على الحكم في غزّة عام ٢٠٠٧، تزايد عدد الهجمات على الصّحفيّين الفلسطينيّين والنّاشطين والمواطنين الذين ينتمون لحركة فتح بسبب آرائهم وانتقاداتهم غير الملائمة لسياسات حركة حماس.

استهداف حرّيّة التّعبير

هناك تقارير عديدة توثّق عمليّات اعتقالٍ واستجوابٍ واختطافٍ بل وتعذيبٍ بحقّ صحفيّين وناشطين فلسطينيّين من قبل سلطات حماس بسبب عملهم أو بسبب ما كتبوه على وسائل الإعلام الاجتماعيّة، وكثّفت حكومة حماس من استهدافها لحرّيّة التّعبير بشكل خاص في الفترة الأخيرة ردًّا على الحراك الشّبابيّ المحتجّ على استمرار أزمة الكهرباء في غزّة، فيصف أحد النّاشطين المعتقلين: «حماس قد أخذت جميع حقوقنا. لا يمكننا الاحتجاج، أو الكلام، والآن لا يسمح لنا بالكتابة، وسرعان ما سيمنعوننا من التّنفّس».

واشارت «أمنستي» في تقرير لها، أنّ قوّات الأمن التّابعة «لحماس» قامت باعتقال ما لا يقلّ عن ١٢ ناشطًا، فجرى استجوابهم بشأن تعليقات أو رسوم كاريكاتيريّة نشروها على وسائل التّواصل الاجتماعيّ تنتقد سلطة «حماس».
حيث استدعت أجهزة الأمن الدّاخلي هؤلاء النّشطاء من خلال مكالمات هاتفيّة أو استدعاءات مكتوبة، وتمّ استجوابهم حول انتماءاتهم السّياسيّة، منشوراتهم في وسائل التّواصل الاجتماعيّ، وعلاقتهم بحركة الشّباب في غزّة، ثمّ أطلق سراحهم بعد بضع ساعات من الاعتقال. وأفاد أحد المحتجزين أنّه أثناء الاستجواب حول مشاركاته في

٨٨ مؤسسة الضّمير: نيابة رام الله تمدد توقيف الصحفي جهاد بركات. 2017-7-9
https://goo.gl/HZc5Ap

وسائل التّواصل الاجتماعيّ وآرائه، أجبر على إعطاء كلمة السّر الخاصّة به على «فيسبوك».

من الحالات الأخرى الموثّقة أيضًا هي قصّة النّاشط الشّاب محمّد نافذ التّالولي (٢٥ عام) من مخيّم جباليا الذي نظّم احتجاجات ضدّ سياسات حماس في قطاع غزّة خاصّة في التّعامل مع أزمة الكهرباء الأخيرة. تمّ اعتقاله ثلاث مرّات من قبل قوّات الأمن الدّاخليّ في حماس هذا العام، وخلال اعتقاله الأخير في ١١-٦-٢٠١٧، وجّهت إليه تهمة «إساءة استخدام التّكنولوجيا» إضافة إلى تهمة نشر معلومات مضلّلة للجمهور بسبب انتقاد أحد قادة حماس على «فيسبوك»، نتيجةً لذلك أمضى محمّد خمسة أيام في الاعتقال، ثمّ أطلق سراحه بكفالة قدرها ١٦٥ دولارًا أمريكيًّا شريطة ألّا يكتب أيّ منشورات على «فيسبوك» تنتقد حماس أو قادتها، وأن يمتنع عن الدّعوة إلى/أو تنظيم أيّ احتجاجات، وفي حالة انتهاك هذه الشّروط، يتعيّن عليه دفع غرامة باهظة قدرها ٢٧,٥٩٥ دولارًا أمريكيًّا. بالإضافة إلى التّهديدات المستمرّة التي تلقّاها عبر الهاتف التي وصلت في نهاية المطاف إلى تهديدات بالقتل.[٨٩]

كما اعتقلت حركة حماس في ١٦ -٦-٢٠١٧ الصّحفيّ نصر فؤاد أبو الفول (٣٠ عاما) وأجبرته على التّوقيع على تعهّد باحترام القانون وعدم كتابة أيّ منشورات تنتقد الحكومة على وسائل التّواصل الاجتماعيّ.[٩٠] كما تعرّض ناشطان آخران فضّلا عدم الكشف عن هويّتيهما، للاختطاف والضّرب، إذ تمّت مداهمة منزليهما عدّة مرّات على مدار العام نتيجة لنشاطهم في تخطيط الاحتجاجات وتوجيه نقد لقيادة حماس من خلال مناشير على «فيسبوك»، وتفرض هذه الحملة رقابة ذاتيّة على النّاشطين الشّباب، فعلّق أحد النّشطاء لمنظّمة العفو الدّوليّة: «لن أكتب بعد ذلك منشورات سياسيّة على فيسبوك. لقد تعبت من كثرة الاعتقالات والإذلال الذي اتعرّض لهما، حماس تسيطر على حياتنا وعقولنا».

في وقت سابق من شهر نيسان عام ٢٠١٧، حذّرت وزارة الدّاخلية في حماس من أنّها ستحاكم وتعتقل ناشطين في وسائل الإعلام الاجتماعيّ وصفتهم بأنّهم «من يسيئون ويروّجون للشّائعات والأخبار الكاذبة». وقال المتحدّث باسم الوزارة إياد البازم في بيان صادر عن الوزارة:» أنّ حماس ستتّخذ مزيدًا من التّدابير لحماية المجتمع الفلسطينيّ ممّا أسماهم «المسيئين»، كما حذّر النّشطاء ومستخدمي وسائل التّواصل الاجتماعيّ من اتّخاذ إجراءات قانونيّة ضدّ أيّ شخص يروّج لأخبار كاذبة دون الاعتماد على مصادر موثوقة، [٩١] وقد وثّق مركز ميزان لحقوق الإنسان الذي يتّخذ من غزّة مقرًّا له، ٩٥ حالة استدعاء واستجواب لمواطنين على خلفيّة منشوراتهم على وسائل التّواصل الاجتماعيّ.[٩٢] إضافة لما ذكر فإنّه من غير الواضح حتّى الآن، إن كان سيتمّ تطبيق قانون الجرائم الإلكترونيّة في قطاع غزّة أم لا، حيث أصدر المجلس التّشريعيّ الفلسطينيّ في غزّة من عام ٢٠٠٩ تعديلًا على قانون العقوبات المادّة ٣ الذي يجرّم «إساءة استخدام التّكنولوجيا» للحدّ من حرّيّة التّعبير على شبكة الإنترنت.

ب. انتهاكات الشّركات الخاصّة للحقوق الرّقميّة

شهد العامان المُنصرمان عددًا من الحملات الإلكترونيّة نظّمت من قبل الفلسطينيّين الذين اتّهموا شركات مواقع الإعلام الاجتماعيّة بالتّحيّز والتّمييز ضدّ الفلسطينيّين والمحتوى المتعلّق بفلسطين، وبما أنّ شركات التّكنولوجيا الخاصّة لها تأثير أكبر على السّياسة الحاليّة، فإنّ هذا الجزء يبحث في دور هذه الشّركات في السّياق الأوسع لحكومة الاحتلال والحكومة والفلسطينيّين. هل هذه الشّركات تلتزم بالحياد كما تدّعي؟ وهل تنتهك سياساتها الحقوق الرّقميّة الفلسطينيّة؟

---

٨٩ فلسطين: تصعيد خطير للهجمات على حرية التعبير.2017-8-23
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/08/palestine-dangerous-escalation-in-attacks-on-freedom-of-expression/

٩٠ منظمة العفو الدّوليّة: فلسطين: تصعيد خطير للهجمات على حرية التعبير https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/6983/2017/en/

٩١ تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان http://www.mezan.org/post/23996

٩٢ توقيف أجهزة حماس لنشطاء التواصل الاجتماعي يقابل بانتقادات كبيرة. 2017-4-27
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=12042e82y302263938Y12042e82

فيسبوك

بعد أيّام من انعقاد الاجتماع بين شركة فيسبوك وحكومة الاحتلال في أيلول ٢٠١٦، أفاد الفلسطينيّون بأنّ حسابات المحرّرين والمدراء المسؤولين عن صفحتين إخباريّتين فلسطينيّتين هما «وكالة شهاب للأنباء» «وشبكة قدس الإخباريّة» قد حذفت دون سابق إنذار أو تفسير، [٩٣] فوجّه الفلسطينيّون اتّهامات لفيسبوك بالتّمييز والرّقابة بسبب قيام فيسبوك بإغلاق الحسابات وإزالة المحتوى الذي يعتبر خطابًا سياسيًّا مشروعًا. تمّ إطلاق حملة على وسائل الاتّصال الاجتماعيّة لمقاطعة فيسبوك استعمل فيها الوسم #FBCensorsPalestine. اعتذر فيسبوك عن هذه الخطوة وذكر أنّه «خطأ».

رغم الاعتذار الذي قدّمته فيسبوك، يعتقد الفلسطينيّون أنّ الخطوة جاءت نتيجة تنسيق بين شركة فيسبوك والاحتلال، حسب البيان الصّادر عن المركز القانونيّ لحقوق الأقليّة العربيّة في دولة الاحتلال (عدالة) تحدّث فيه عن وحدة السايبر «الفضاء الرقميّ» التّابعة لمكتب المدّعي العامّ الإسرائيليّ، التي يزعم أنّها تتعاون مع شركات وسائل التّواصل الاجتماعيّ، مثل فيسبوك وتويتر، لفرض رقابة على المحتوى عبر الإنترنت الذي تعتبره «تحريضيًّا». وقالت عدالة في البيان أنّ الوحدة تمكّنت من إزالة ١،٥٥٤ منشور من المحتوى عبر الإنترنت في عام ٢٠١٦. [٩٤]

حسبما هو مذكور على صفحة حملة #FBCensorsPalestine التي تهدف إلى تشجيع الفلسطينيّين بالتّبليغ عن حالات إزالة المحتوى، قامت شركة فيسبوك مجدّدًا باستهداف المحتوى الفلسطينيّ عام ٢٠١٧ من خلال حذف صفحات إضافيّة. وخلال شهر كانون الثّاني تمّ حذف عشرات الحسابات الفلسطينيّة التي شاركت في إحياء ذكرى استشهاد يحيى عيّاش، أحد أبرز القادة العسكريّين في حركة حماس، والذي يعتبره الإسرائيليّون إرهابيًّا ويرى فيه الفلسطينيّون بطلًا. كما تمّ حذف صفحة «مخيّم شعفاط للّاجئين» من قبل فيسبوك في شهر تموز، وهي صفحة تعمل على تغطية أخبار مخيّم شعفاط للّاجئين في القدس. وعلّق المنسّق العسكريّ لحكومة الاحتلال في الضّفّة الغربيّة على أنّ الإزالة كانت نتيجة لنشر محتوى يحرّض على العنف.[٩٥]

.

من الصّفحات الأخرى التي تمّ استهدافها بالحذف هي الصّفحة السّاخرة «مش هيك»، التي تعنى بنشر رسوم وتعليقات هزليّة متعلّقة بالشّأن الفلسطينيّ (تمّ حذف الصّفحة للمرّة الرّابعة)، بالإضافة إلى صفحة المدوّن «عمر يتحدّث» أو «OmarTalk»، وهي صفحة يملكها مواطن فلسطينيّ في مناطق ٤٨ المحتلّة؛ [٩٦] والصّفحة الرّسميّة لحركة فتح. وحذف فيسبوك أيضًا صفحة قرية فلسطينيّة «بدّو» وأوقف حسابات بعض المشرفين على الصّفحة. وصفحة تسمّى «قطنا قلعة الشّهداء». وصفحتين إخباريّتين محليّتين إضافيّتين.[٩٧]

تمّ إطلاق مبادرة فلسطينيّة جديدة بسبب تكرار حوادث الحذف في أيلول ٢٠١٧ لتوثيق مثل هذه الحالات أطلق عليها «صدى سوشال» [٩٨] حيث وثّقت ١٣ حالة أخرى لصفحات فلسطينيّة تمّ حذفها أو حالات حذف لحسابات شخصيّة. وعلّق المتحدّث باسم حملة #FBCensorsPalestine إياد الرّفاعي قائلا: «نحن مندهشون أكثر من أنّ إدارة فيسبوك، لا سيّما وأن مكتبها الإقليميّ الواقع في دبي لم يعد يستجيب لنا كما كان عليه الحال سابقًا، ونلاحظ تهميشًا متعمّدًا للقضايا المتعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة». [٩٩]

من ناحية أخرى، وبالعودة إلى قوانين فيسبوك، فإنّ قوانينه ومعاييره لا تتسامح مع أيّ منظمات أو أفراد يشاركون في أنشطة إرهابيّة أو عنف منظّم أو مجموعات كراهيّة منظّمة، وبناءً على ذلك يزيل فيسبوك أيّ «محتوى يعبّر عن دعم الجماعات المتورّطة في السّلوك العنيف أو الإجراميّ المشار إليه أعلاه، ولا يسمح بدعم أو الإشادة بقادة

---

٩٣ موقع فيسبوك يلغي حسابات صحفيين فلسطينيين. 2017-9-25
http://www.aljazeera.com/news/2016/09/facebook-blocks-accounts-palestinian-journalists-160925095126952.html

٩٤ بيان مركز عدالة باللغة الإنجليزية 2017-9-14 https://www.adalah.org/en/content/view/9228

٩٥ بالشراكة مع الفيسبوك، الاحتلال يستهدف المحتوى الفلسطيني مرة أخرى.2017-7-30 https://www.qudsn.ps/article/124064

٩٦ شبكة قدس الإخباريّة: إغلاق العديد، الفيسبوك يجدد حملته ضد الصفحات الفلسطينيّة. 2017-7-31 https://www.qudsn.ps/article/124132

٩٧ صفحة حملة FB Censors Palestine https://www.facebook.com/FaceBCensorsPalestine

٩٨ صفحة "صدى" على موقع فيسبوك https://www.facebook.com/SadaSocialPs/

٩٩ الجزيرة انجليزية :فيسبوك يحظر حسابات صحفين فلسطينيين
http://www.aljazeera.com/news/2016/09/facebook-blocks-accounts-palestinian-journalists-160925095126952.html

تلك المنظّمات أو التّغاضي عن أنشطتهم العنيفة». [١٠٠] على الرّغم ممّا تمّ ذكره، يتمّ تطبيق سياسات الاعتدال هذه بشكل انتقائيّ ومع ذلك، فإنّ هناك وثائق مسرّبة، تكشف عن القواعد الدّاخليّة في شركة فيسبوك، وهذه الشّفافيّة الجديدة قد تعني مساءلة شركة «فيسبوك» أمام الرّأي العامّ، عندما يتعلّق الأمر بقرارات الشّركة حول حرّيّة التّعبير لدى المستخدمين.

الإشراف على المحتوى يصنّف «الضّهاينة» كمجموعة محميّة عالميًّا، ومن غير الواضح لماذا وكيف صمّمت فيسبوك هذا المركز من أجل الإشراف على المحتوى.[١٠١]

جوجل

في أغسطس ٢٠١٦، اجتاحت شبكة الإنترنت موجة غضب عارمة عندما اتُّهم محرّك البحث جوجل بحذف فلسطين من خدمات الخرائط، Google Maps.[١٠٢] وغرّد ناشطون في وسائل التّواصل الاجتماعيّ عبر الوسم #PalestineIsHere ردًّا على ذلك بعد أن أصدر منتدى الصّحفيّين الفلسطينيّين بيانًا يدين الجريمة التي نفّذها «جوجل» بحذف اسم فلسطين محاولًا تزييف التّاريخ والجغرافيا والواقع بأحقيّة الشّعب الفلسطينيّ بأرضه ووطنه، كما اعتبرها «محاولة فاشلة جديدة للعبث في ذاكرة الأجيال الفلسطينيّة والعربيّة وذاكرة العالم». وطالب البيان « جوجل» بالتّراجع عن قراره والاعتذار للشّعب الفلسطينيّ».[١٠٣]

علاوة على ذلك، وفي وقت سابق من شهر آذار ٢٠١٦، تمّ توجيه عريضة أخرى على موقع «Change.org» تدعو جوجل إلى «التّعرف على فلسطين في خرائط غوغل وتحديد المناطق الفلسطينيّة التي تحتّلها إسرائيل بشكل غير قانونيّ «. تمّ جمع ٣٥٥,٣٧٥ توقيع على الإنترنت، وذكرت العريضة «أنّ هذه القضيّة هامّة للغاية، حيث تعتبر خرائط غوغل اليوم مرجعيّة للنّاس في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الصّحفيّين والطّلاب وغيرهم ممّن يقومون بالبحث في الوضع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. وسواء كانت جوجل قد تعمّدت ذلك أم لا، فهي متورّطة في التّطهير العرقيّ الذي يمارسه الاحتلال في فلسطين».[١٠٤]

من جهتها علّقت شركة جوجل على ذلك أنّه: «لم تكن هناك أبدًا علامة» فلسطين «على خرائط جوجل، إلّا أنّنا اكتشفنا خللًا يُزيل علامات» الضّفّة الغربيّة «و « قطاع غزّة «. ونحن نعمل بسرعة لإعادة هذه التّصنيفات إلى المنطقة».[١٠٥]

وفي ذات السّياق عبّر رئيس الوزراء الفلسطينيّ عن ذلك بقوله: «في الوقت الذي يمكن للمستوطنين الحصول عبر خرائط جوجل على اتّجاهات القيادة لعبور الضّفّة الغربيّة كاملة للخروج من مستوطنة غير شرعيّة، يعجز الفلسطينيّ الذي يعيش في مناطق (ج) في الضّفّة الغربيّة من العثور على التّجمّعات السّكنيّة التي يقطن بها باستخدام ذات الخرائط، ولا يزال عدد كبير من القرى والمجتمعات الفلسطينيّة في (مناطق ج) خارج تلك القوائم. من جهتها طلبت السّلطة الفلسطينيّة من شركتيّ جوجل وآبل بضرورة العمل على شمل جميع المجتمعات الفلسطينيّة في الضّفّة الغربيّة.[١٠٦] ، وتنطبق نفس القضيّة على القرى البدويّة غير المعترف بها من قبل الاحتلال، والتي بحكم وضعها القانونيّ لا يتمّ إدراجها على الخريطة.[١٠٧]

---

١٠٠ معايير مجتمع فيسبوك https://ar-ar.facebook.com/communitystandards

١٠١ الجارديان : «فيسبوك»... حرية التعبير وقوة التسريبات.
https://www.theguardian.com/technology/2016/aug/10/google-maps-accused-remove-palestine

١٠٢ مقال نشر في صحيفة الجارديان بتاريخ 10-8-2017 https://www.theguardian.com/technology/2016/aug/10/google-maps-accused-remove-palestine

١٠٣ بيان منتدى الإعلاميّين #http://www.fpjs.ps/Show.aspx?id=1971

١٠٤ للاطلاع على العريضة https://goo.gl/QEsdZr

١٠٥ صحيفة التّيلغراف البريطانيّة: جوجل تقول: أنّ فلسطين لم تكن في خرائطها مطلقًا، بعد ادعاء أنها كان قد حذفها
www.telegraph.co.uk/technology/2016/08/10/google-says-palestine-was-never-on-google-maps-after-claims-it

في عـام ٢٠١٣ غـيّرت جوجـل اسـم نطـاق طبعتها الفلسـطينيّة مـن صفحة البحث الرّئيسـيّة مـن «الأراضي الفلسـطينيّة» إلى «فلسـطين». وقـد تسـبّب هـذا التّحديـث في ضجّـة عنـد الجانـب الإسرائيـليّ. فـأدان نائب وزيـر الخارجيّـة الإسرائيليّ زئيـف ألكـين قـرار جوجـل قائـلًا: إنّـه يعـرّض عمليّة السّـلام للخطـر، وأنّـه لا ينبغي لهـذه الشّركـة التّقنيّـة أن تتدخّل في الشّـؤون السّياسـيّة؛ «نحـن لا نعتقـد أنّ شركـة كبـيرة ومحترمة مثـل جوجل التي تتعامـل في مجـال التكنولوجيا، يجب أن تدخل مجـال صنع السّياسـة».[١٠٨]

مـن جهتهـا شـدّدت شركـة جوجـل عـلى أنّ قرار تغيير النّطـاق هو مسـألة فنّيّة تقنيّة غير سياسـيّة نفّذتهـا الشّركة على غرار تحديثـات قامـت بهـا شركات أخـرى مثـل المنظّمـة الدّوليّـة للمعايـير (ISO) شركـة الإنترنت للأرقـام والأسـماء الممنوحة أو «آيـكان» (ICANN)، وصرّحـت شركـة جوجـل أنّـه: «عـلى الرّغـم من أنّ جوجـل لا تتّبع مصدرًا واحـدًا لهذه القـرارات، فإنّنا ننظـر عـن كثـب إلى الإجـراءات التـي تتّخذهـا بعـض المنظّـمات الدّوليّـة لتوجيهنـا عنـد تحديث أسـماء بلداننـا وأقاليمنا». وأضـاف البيـان «إنّنـا لا نتّخـذ موقفًـا سياسـيًّا ولكنّنـا نهدف فقـط إلى التّعبير عـن غالبيّة المصـادر التي ننظـر إليها».[١٠٩]

هنـاك قضيـة مشـابهة ظهـرت بعـد إطـلاق جوجـل لمـا يسـمّى، الصّنـدوق البيـانيّ المعـرفيّ لــ جوجـل، «Google Knowledge Graph»، حيـث يصـف الرّسـم البيـانيّ المعـرفيّ لــ ويكيبيديـا فلسـطين بأنّهـا «دولـة ذات سـيادة ويصـف مدينـة القـدس المحتلـة بأنّهـا العاصمـة».[١١٠] في الوقـت الـذي تدافـع فيـه جوجـل عـن موقفهـا بأنّهـا شركـة غـير مسيّسـة، فـإنّ هـذه القضايـا تثـير تسـاؤلات حـول حياديّـة الـشّركات التّكنولوجيّـة، لأنّهـا تؤثّـر وتحـدّد المعلومـات العامّـة المشـتركة والتـي يسـتخدمها الملايـين في جميـع أنحـاء العـالم، أي أنّ هنـاك مسـؤوليّة تجـاه تكوين المعرفـة العامّة والتـي عـبّرت عنـه العريضـة الموجّهـة إلى جوجـل ونصّـت عـلى أنّ «اعتراف جوجـل بفلسـطين لا يقلّ أهميّة عـن اعتراف منظّـمات مثـل الأمـم المتّحـدة».[١١١]

يوتيوب

لا يختلـف الأمـر كثـيرًا في شركـة يوتيـوب إحـدى الـشّركات التّابعـة لجوجـل، بطبيعـة الحـال واجهـت يوتيـوب اتّهامـات لتورّطهـا بإزالـة المحتـوى الفلسـطينيّ مـن منصّتهـا بحجّـة التّحريـض عـلى العنـف، كـما هـو الحـال بالنّسـبة لفيسـبوك. عند مراجعة القواعد والضّوابط التي تتبنّاها شركة يوتيوب بخصوص نشر المحتوى فإنك ستلاحظ ما يلي:

شركـة يوتيـوب تدعـم حرّيّـة الـرّأي والتّعبـير بحيـث لا تدعـم شركـة يوتيـوب أيّ محتـوى يـروج للعنـف أو يتغـاضى عن عنـف موجّـه ضـدّ أفـراد أو جماعـات عـلى أسـاس عرقـيّ أو دينـيّ أو جنسيّ أو السّـن أو الإعاقـة أو الحالة العسـكريّة أو الهويّـة الجنسـيّة. كـما لا تدعـم شركـة يوتيـوب أيّ محتـوى يكـون هدفـه الأسـاسيّ التّحريـض عـلى الكراهيّة على أسـاس الخصائـص المذكـورة آنفًـا .وتطلـب شركـة يوتيـوب في حـال تـمّ نـشر مشـاهد «قاسـية» في سـياق إخبـاريّ أو توثيقـيّ أو علمـيّ أو فنـيّ ـ بـأن يتـمّ توفـير معلومـات كافية لمسـاعدة المشـاهدين في فهـم مجريات الأحـداث»[١١٢] بـرزت تعقيدات تطبيـق هـذه السّياسـيات عندمـا قامـت شركـة يوتيوب بإزالـة محتويات تابعـة لمجموعات فلسـطينيّة مثل شـبكة قدس الإخباريّـة، حيـث أكّـدت الشّـبكة أنّهـا لم تنتهـك سياسـات الموقـع وأنّ ما حصل هـو نتيجـة التّحريض الإسرائيـليّ المكثّف والاتّفاقيّـات الموقّعـة بينهـم لمُحاربـة المحتـوى الفلسـطينيّ،[١١٣] كـما قامـت الشّركـة بحـذف قنـاة اليوتيـوب الخاصّـة بــ فضائيّـة فلسـطين اليـوم، حيـث أنّ القنـاة فعّالـة منذ عـام ٢٠١١.[١١٤]

---

١٠٦ http://www.rebuildingalliance.org/maps

١٠٧ Hamdallah Calls on Apple and Google to Include Palestinian Communities in Online Maps /http://imemc.org/article/hamdallah-calls-on-apple-and-google-to-include-palestinian-communities-in-online-maps

١٠٨ تايمز أوف إسرائيل "، نائب وزير الخارجية يحث على إلغاء" غوغل فلسطين

١٠٩ نفس المصدر

١١٠ تقرير على صحيفة الواشنطن بوست:
https://www.washingtonpost.com/news/the-intersect/wp/2016/08/09/google-maps-did-not-delete-palestine-but-it-does-impact-how-you-see-it/?utm_term=.7a0ea8e4f55a

١١١

١١٢ السياسات و الأمان الخاصة بيوتيوب https://www.youtube.com/intl/ar/yt/about/policies/#community-guidelines

١١٣ شبكة قدس: يوتيوب يستجيب للاحتلال ويحذف حساب شبكة قدس: https://www.qudsn.ps/article/129263

١١٤ عرب ٤٨: يوتيوب يحذف قناة "فلسطين اليوم" 25-8-2017: https://goo.gl/RFvit9

باي بال (PayPal)

شركة «باي بال» هي شركة أمريكيّة تدير نظام مدفوعات في جميع أنحاء العالم عبر الإنترنت وتحويل الأموال حول العالم، وهي شركة تقنيّة خاصّة أخرى اتّهمت بالتّمييز ضدّ الفلسطينيّين، حيث رفضت الشّركة الاستجابة لدعوات رجال الأعمال الفلسطينيّين لبدء خدماتها في الضّفّة الغربيّة وغزّة رغم توفّرها في إسرائيل والمستوطنات المقامة على أراضي الضّفّة الغربيّة، وأكثر من ٢٠٣ دول حول العالم.[١١٥]

قامت ٤٣ شركة ومنظّمة فلسطينيّة بتوجيه رسالة مفتوحة إلى شركة «باي بال» تحثّ فيها الشّركة على توسيع نطاق خدماتها لتشمل الفلسطينيّين الذين تتأثّر أعمالهم بسبب عدم توفّر الخدمة، وتؤكّد الرّسالة أيضًا أنّ «تقديم خدمات باي بال من شأنه أن يحلّ الوضع التّمييزيّ الحاليّ الذي يتمكّن بموجبه المستوطنون الإسرائيليّون الذين يعيشون في الضّفّة الغربيّة بشكل غير قانونيّ (وفقًا للقانون الدّوليّ الإنسانيّ) الحصول على الخدمة بحرّيّة، بينما تبقى الخدمة محجوبة عن سكّان المناطق الفلسطينيّة المحتلّة».[١١٦] من جهة أخرى، فإنّ شركة باي بال الأمريكيّة تمارس هذه السّياسة التّمييزيّة ليس فقط في فلسطين ولكن في عدّة دول عربيّة مثل: العراق، لبنان، ليبيا، السّودان وسوريّا.

حازت الحملة التي حملت وسم #PayPal4Palestine (باي بال لفلسطين) على اهتمام واسع عالميًّا في عام ٢٠١٦، حيث طالبت الحملة شركة باي بال لوضع حدّ للتّمييز وبدء العمل بالأراضي الفلسطينيّة، وجدّدت الحملة مطالبها خلال شهر أيار ٢٠١٧ بعد تجاهل شركة باي بال لكلّ المطالب السّابقة.[١١٧] كما قامت المنظّمة الدّوليّة «آكشن إيد» (ActionAid) بإطلاق عريضة حاولت من خلالها ممارسة ضغط على الشّركة للاستجابة لمطلب الفلسطينيّين، باعتبارها أحد أنظمة الدّفع الإلكترونيّ المنتشرة بشكل واسع على النّطاق العالميّ ورفضها العمل بالأراضي الفلسطينيّة يشكّل تحدّيًا خطيرًا للشّركات النّاشئة والشّركات العاملة في قطاع التّكنولوجيا، الذي يعتبر قطاعًا واعدًا في النّظام الاقتصاديّ الفلسطينيّ.[١١٨]

تعترف الأمم المتحدة بأنّ المنالية (إمكانيّة الوصول) إلى الإنترنت أمر أساسيّ للتنمية المستدامة والنّموّ الاقتصاديّ حيث شدّد المندوب الخاصّ لحماية الحقّ في حرّيّة الرّأي والتّعبير، فرانك لارو في تقريره الذي رفعه إلى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة على هذه النّقطة وقال في تقريره: «دون تأمين نفاذ إلى شبكة الإنترنت، التي تلعب دورًا هامًّا في التّنمية الاقتصاديّة، ودون ضمان حماية مجموعة من حقوق الإنسان، ستبقى المجموعات المهمّشة في الدّول النّامية تعاني من الحصار والحرمان، الأمر الذي يؤدّي إلى إدامة حالة عدم المساواة بين الدّول وضمن الدّولة نفسها».[١١٩]

AIRBNB (إير بي إن بي)

هو موقع يتيح للأشخاص تأجير واستئجار أماكن سكن حول العالم، تعرّض الموقع لحملات عالميّة بسبب عرضه شققًا للإيجار في مستوطنات إسرائيليّة في الضّفّة الغربيّة، إذ تحظر اتّفاقيّة جنيف الرّابعة على الدّولة المحتلّة القيام بترحيل أو نقل جزء من سكّانها المدنيّين إلى الأراضي التي تحتلّها، كما أنّ الاتفاقيّة تحرّم الاستفادة الاقتصاديّة من الاحتلال.

---

١١٥ باي بال تتجاهل طلب الشركات التقنية الفلسطينيّة بالحصول على ترخيص في الأراضي الفلسطينيّة. 2016-9-9
https://techcrunch.com/2016/09/09/paypal-brushes-off-request-from-palestinian-tech-firms-to-access-the-platform

١١٦ نص الرسالة الموجهة إلى باي بال http://a4vpe.org/pages/a-letter-to-paypal.php

١١٧ الصفحة الرسمية للحملة على فيسبوك https://www.facebook.com/PayPal4Palestine

١١٨ موقع Open Democracy: عن حملة #PayPal4Palestine
https://www.opendemocracy.net/north-africa-west-asia/sam-bahour/paypal4palestine

١١٩ تقرير المقرّر الخاص المعنيّ بتعزيز وحماية الحقّ في حرّيّة الرّأي والتّعبير، فرانك لا رو، مجلس حقوق الإنسان، الدّورة السّابعة عشرة البند 3 من جدول الأعمال، الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة: http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/17session/A.HRC.17.27_en.pdf

وفقا لمنظّمة غير حكوميّة إسرائيليّة تدعى «من يربح من الاحتلال»، فإنّ جميع إعلانات التّأجير في المستوطنات الإسرائيليّة تقوم على تضليل المستهلك حول حقيقة أنها تقع في مستوطنات غير قانونيّة».[١٢٠]

تمّ إطلاق حملة «بيوت مسروقة» حيث طالبت موقع AirBnb بإنهاء تواطئها مع الاحتلال في انتهاك القوانين الدّوليّة. ووقّعت عريضة من قبل ١٥٢،٨٢١ شخص، أرسلت إلى المؤسّس المشارك والرّئيس التّنفيذيّ للشّركة، حيث جاء في نصّها أنّ «سياسة إير بي إن بي لمكافحة التّمييز تنصّ على أنّها تحظر القوائم التي تروّج للعنصريّة والتّمييز أو الأذى للأفراد أو الجماعات، وتطلب من جميع المستخدمين الامتثال للقوانين المحلّيّة، ومع ذلك، فإنّ إدراج الإيجارات في المستوطنات غير القانونيّة يعزّز التّمييز البنيويّ، سرقة أراضي الفلسطينيّين وهو ما يمثّل انتهاكًا مباشرًا للقانون الدّوليّ».[١٢١]

الجزء الرّابع: الجندر والإنترنت

إنّ شموليّة الإنترنت وأمان استخدامه بالإضافة إلى مُراعاته المنظور الجندريّ للمرأة، يشكّل اللّبنة الأساسيّة لإنترنت حرّ ومفتوح. إلّا أنّه في أغلب الأحيان تتعرّض النّساء ومجتمع المثليّين والمثليّات لشتّى أشكال العنف والتّمييز القائم على النّوع الاجتماعيّ، وهم أكثر عرضةً من غيرهم للاعتداءات المختلفة عبر شبكة الإنترنت مثل: إمكانيّة الوصول غير المتكافئة للإنترنت، التّحرّش عبر الإنترنت، التّهديدات العنيفة، القرصنة والابتزاز، والتّعرّض لخطاب الكراهيّة.

النّساء الفلسطينيّات كغيرهنّ من النّساء حول العالم يتعرّضن لهذه الاعتداءات، ففي تصريح للمتحدّث باسم الشّرطة الفلسطينيّة لؤي زريقات ـ قال: «هناك ارتفاع في معدّلات الجريمة الإلكترونيّة في فلسطين، التي ظهرت بعد التّطوّر التّكنولوجيّ وانتشار خدمة الإنترنت بشكل أوسع ومواقع التّواصل الاجتماعيّ، إذ شهدت محافظة الخليل، أكبر محافظات الضّفّة سكّاناً على سبيل المثال، نحو ١٠٢٠ جريمة إلكترونيّة في عام ٢٠١٥، بعد أن كانت ٩٢٢ جريمة في عام ٢٠١٤».[١٢٢] وتمّ تسجيل ٨٥٠ قضيّة جرائم إلكترونيّة في الضّفّة الغربيّة، في الرّبع الأوّل من عام ٢٠١٧ وحده، إذ أنّ غالبيّة الحالات التي تقدمت للشّكوى هي لفتيات تعرّضن للابتزاز والتّهديد من خلال الحصول على صور لهنّ بعد أن يتمّ اختراق حساباتهن على موقع فيسبوك.[١٢٣]

ومن هذه الحالات، امرأة من محافظة الخليل تبلغ من العمر (٢٥ عام)، تعرّضت لعمليّة اختراق لحسابها الشّخصيّ من قبل رجل قام بسرقة صورها الخاصّة وهدّدها بنشرها في حال لم تخضع لابتزازه بدفع مبالغ ماليّة، حيث دفعت له ١٠،٠٠٠ شيكل بالإضافة إلى ٢٥٠ غرامًا من الذّهب، وعندما نفذت من المال اضّطرت لتبليغ الشّرطة. من الجدير ذكره أنّ العديد من النّساء والفتيات الفلسطينيّات اللّواتي تعرّضن لابتزاز جنسيّ وابتزاز على الإنترنت يخشين التّحدّث أو الإبلاغ عن هذه الجرائم نظرًا للقيود الثّقافيّة والاجتماعيّة السّائدة والشّعور بالإحراج أو الخوف من الفضيحة العامّة وتشويه السّمعة، بالإضافة إلّا أنّ التّقارير الرّسميّة الصّادرة من جهاز الشّرطة الفلسطينيّة تفيد بأنّ تدنّي حالات الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونيّة يجعل من الصّعب جدًّا معرفة مدى انتشار المشكلة.

---

١٢٠ تقرير منظمة «من يربح» عن السياحة في المستوطنات الإسرائيليّة
https://whoprofits.org/sites/default/files/touring_israeli_settlements_wp_flash_report_oct_2017-3.pdf

١٢١ رابط العريضة http://stolenhomes.org

١٢٢ المونيتور ارتفاع معدّلات الجرائم الإلكترونيّة في فلسطين وسط غياب قانون رادع 2016-1-29
https://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2016/01/palestine-cybercrimes-highrates-taboo-law.html

١٢٣ رام الله ميكس: قصة فلسطينية دفعت 90 ألف شيكل و64 ألف دولار مقابل عدم نشر صورها على الإنترنت 2017-8-8 http://www.rmix.ps/archives/106916

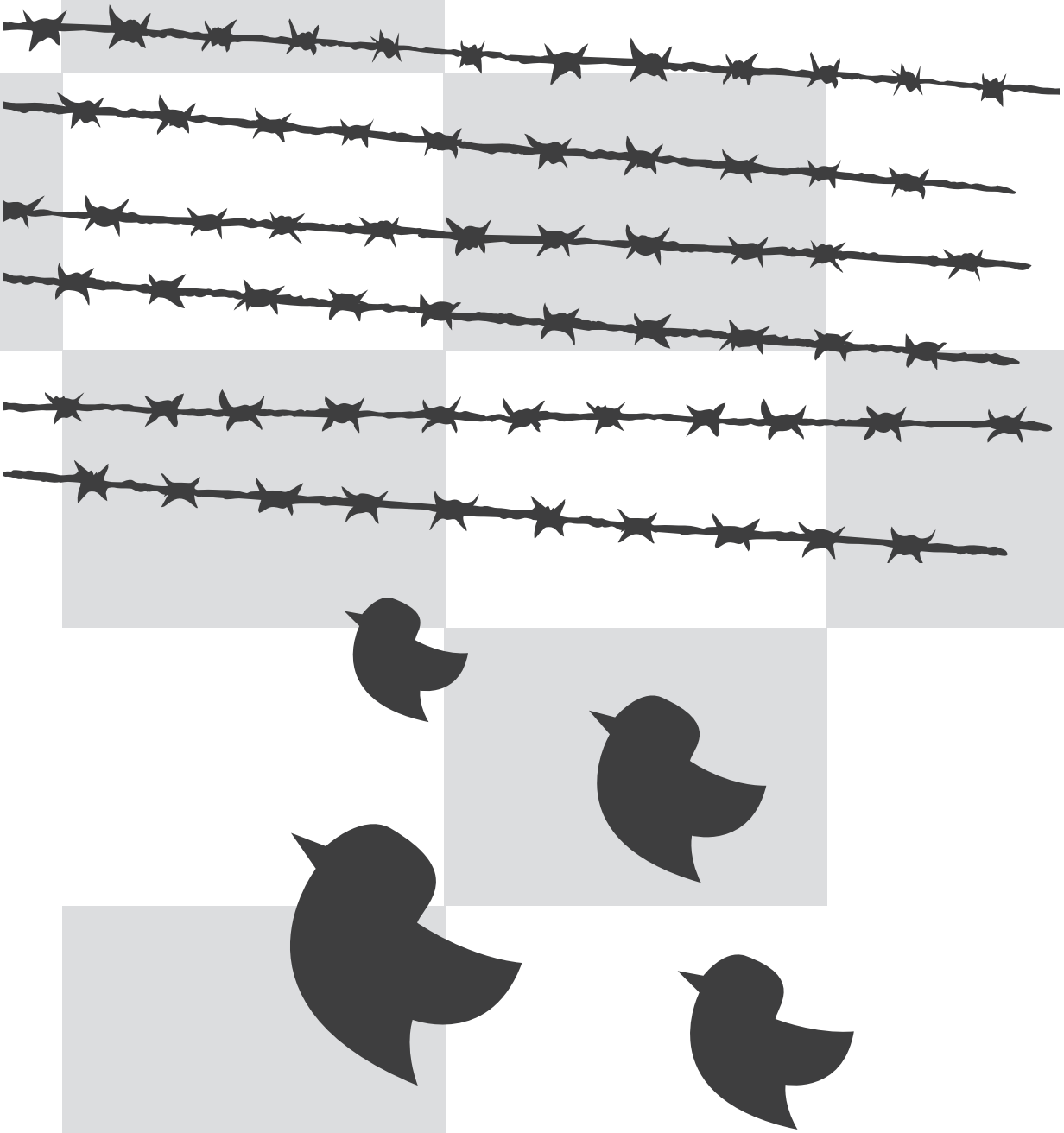

هـذه الجرائـم الإلكترونيّـة وحـالات عمليّـات الابتـزاز، سـاهمت في تطويـر حـسّ الرّقابـة الـذّاتيّ لـدى النّسـاء والامتناع عن تبـادل الصّـور الخاصّـة عـلى وسـائل التّواصـل الاجتماعـيّ، حيـث أفاد اسـتطلاع للـرّأي أجـراه المركز العـربيّ لتطوير وسـائل التّواصـل الاجتماعـيّ -حملـة-، أنّ ٣٩,٨٪ فقـط مـن الإنـاث (مقابـل ٥٦,٢٪ مـن الذّكـور) يشـعرن بالأمـان عنـد مشـاركة المعلومـات الشّـخصيّة والصّـور عـلى وسـائل التّواصـل الاجتماعـيّ، وحـوالي ٤٢,٩٪ منهـن يمارسـن الرّقابـة الذّاتيـة عـلى الإنترنـت.[١٢٤] وفي دراسـة أخـرى أجراهـا مركـز جنيـف للرّقابة الدّيمقراطيّـة على القـوّات المسـلّحة (DCAF) في عام ٢٠١٠ حـول مـدى شـعور الفلسـطينيّين بالأمـان، تبـيّن أنّ النّسـاء الفلسـطينيّات ينظـرن إلى التّكنولوجيـا بطريقة سـلبيّة. بحيث تشـعر الأمّهـات بشـكل خـاص بـأنّ الهواتـف الذّكيّـة والإنترنـت تعـرّض بناتهـنّ للخطـر، كـون الإنترنـت يعـدّ شـكلًا مـن أشـكال الفضـاء العـامّ.[١٢٥] وبحسـب مـا أفادت به شـابّة فلسـطينيّة مـن نابلس تبلـغ من العمـر (٢٦ عام) بمقابلـة تتعلّق بموضـوع الأمـان عـلى الإنترنـت، قالت: «فيسـبوك على وجه الخصوص هو مسـاحة عامّة، التّكنولوجيا بشـكل عام ليسـت آمنـة، ويمكـن اختراق حسـابات فيسـبوك والبريـد الإلكترونيّ بسـهولة، كما أضافت بأنّهـا لا تقوم بمشـاركة صورها الخاصّة عـبره عـلى الإطلاق.

والأمـر ذاتـه يحـدث في قطـاع غـزّة، فوحـدة الشّـرطـة الإلكترونيّـة تتلقّـى بلاغـات لحـالات ابتـزاز جنـسيّ شـهريًّا، التـي يتـمّ الإبـلاغ عنهـا مـن قبـل أقـارب الضّحايـا الإنـاث، وأكـثر حـالات الابتـزاز شـيوعًا في غزّة تتـمّ عندما تقـوم النّسـاء ببيع هواتفهـنّ المحمولـة عـلى افـتراض أنهـنّ قـد حذفـن معلوماتهـنّ وصورهـنّ الخاصّـة ليكتشـفن فيـما بعـد أنّهـنّ وقعـن ضحايـا ابتـزاز لسـهولة اسـترجاع المعلومـات.

ومـن أجـل كبـح هـذه الظّاهرة، قامت الشّـرطة الفلسـطينيّة في الضّفّـة الغربيّة بإنشـاء وحدة للجرائـم الإلكترونيّة في عام ٢٠١٠ مـن أجـل النّظـر في جرائـم الابتزاز على الإنترنت التي تسـتهدف النّسـاء، وتـمّ إطلاق عدد من المبـادرات الحكوميّة ومبـادرات صـادرة عـن المجتمـع المدنيّ تهـدف إلى توعية النّسـاء، وخاصّةً الفتيـات الصّغيرات، بمخاطر اسـتخدام الإنترنت وكيفيّـة الإبـلاغ عن هـذه الجرائم بطريقـة سرّيّة وآمنة عنـد حدوثها.

فعـلى سـبيل المثـال، أطلقـت جمعيّـة المـرأة العاملـة الفلسـطينيّة للتّنميـة، حملـة في رام اللـه في عـام ٢٠١٤ ضـدّ العنف الجنـسيّ عـلى وسـائل التّواصـل الاجتماعـيّ، هدفـت إلى رفـع الوعـي حـول التّحـرش بالأطفـال والشّـابّات عـبر وسـائط التّواصـل الاجتماعـيّ.[١٢٦]

واحـدة مـن هـذه الحمـلات كانـت حملـة «صحوة» التـي أطلقها جهـاز الشّـرطـة النّسـائيّة في غـزّة بالشّراكة مـع جمعيّة الثّقافـة والفكـر، لتوعيـة النّسـاء ضـدّ الابتـزاز الإلكـترونيّ،[١٢٧] خـلال شـهر أيلـول للعـام ٢٠١٧، خلالهـا أعلنـت الصّفحـة الرّسـميّة لحملـة «صحـوة» عـلى صفحتهـا عـلى موقـع فيسـبوك، عن إلقـاء القبض على شـخص يبلـغ من العمـر ٣٠ عامًا مكلّـف بإسـقاط الفتيـات بعـد التّعـرّف عليهـنّ عـبر الإنترنـت وإقامـة علاقـات غراميّة معهـنّ بهدف إسـقاطهن في وحل العمالـة مع الاحتـلال».[١٢٨]

مـن الجديـر ذكـره ان هنـاك اهتـمام كبـير مـن النسـاء بالتعـرف عـلى كيفية حمايـة أنفسـهن مـن الجرائـم الإلكترونية، حيـث شـارك مـا يقـارب الـ ٩٠٠٠ امـرأة في غـزّة ورشـات العمـل والأنشـطة التوعويـة التـي تـم تنظيمهـا. وعـلى الرّغـم مـن ارتفـاع نسـب الجرائـم الإلكترونيّـة والخـوف مـن الابتـزاز الجنـسيّ، فـإنّ الوصـول إلى الإنترنـت للنّسـاء في الأراضي الفلسـطينيّة لا يـزال مرتفعًـا نسـبيًّا. فوفقًـا للجهـاز المركـزيّ للإحصاء الفلسـطينيّ، فإنّ فجـوة المنالـيّة (إمكانيّـة الوصول) إلى الإنترنـت بـين النّسـاء والرّجـال الفلسـطينيّين آخـذة في الانحسـار عنـد مقارنـة نتائـج الفـترة مـا بـين ٢٠١٤ إلى ٢٠٠٠. حيـث ارتفعـت نسـبة مسـتخدمي الإنترنـت مـن الإنـاث مـن ٢,٨٪ إلى ٤٧,٥٪ مقابـل ٧,٩٪ إلى ٥٩,٦٪.[١٢٩]

---

١٢٤ مركز "حملة" يصدر نتائج استطلاع حول الأمان الرّقميّ لدى الشّباب الفلسطينيّ 2017-1-25: https://goo.gl/DgMqU4

١٢٥ رابط للدراسة التي أجراها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة
http://wiisglobal.org/wp-content/uploads/2016/05/Palestinian-Women-and-Security_2010.pdf

١٢٦ موقع "عرب نيوز": تصاعد الجرائم الإلكترونيّة المرتكبة بحق النساء الفلسطينيات: http://www.arabnews.com/news/447502

١٢٧ الشرطة النسائية تُطلق حملة "صحوة" لتوعية ضد الابتزاز الالكتروني 15-6-2017 https://moi.gov.ps/Home/Post/119082

١٢٨ صفحة الحملة https://www.facebook.com/groups/784619191707566/permalink/844521789050639

١٢٩ موقع الجهاز المركزي للإحصاء
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_IntDyInfoSoc2015E.pdf

الاستنتاجات والتّوصيات

إنّ الحرّيّات على الإنترنت للفلسطينيّين المقيمين في «مناطق ٤٨» والفلسطينيّين المقيمين في الأراضي الفلسطينيّة شهدت تدهورًا متسارعًا في العامين الأخيرين بشكل يبعث على القلق، حيث أنّ التّجزئة السّياسيّة والجغرافيّة بين الفلسطينيّين المقيمين في مناطق ٤٨ والضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة وشرقيّ القدس أدّت إلى وجود انقسامات واختلافات في كيفيّة وصولهم إلى الإنترنت وكذلك في مواجهة التّحدّيات والتّهديدات إلّا أنّ التّحدّيات التي يتعرّضون لها متشابهة مثل: قمع الحكومات لحرّيّة التّعبير عن الرّأي وإبداء آراء سياسيّة معارضة. والتّعدّي على الخصوصيّات. وضع حرّيّات الفلسطينيّين على شبكة الإنترنت مهدّد بفرض قيود إضافيّة من قبل ثلاث أنظمة حاكمة، كل منها يعمل ضمن إطار تشريعيّ مختلف ويقوم بتوظيف تكتيكات قمعيّة لإسكات الفلسطينيّين بالإضافة إلى شنّ حملات تحريضٍ ضدّ النّشطاء والصّحفيّين، الأمر الذي يتطلّب بناء وتحليل نماذج التّهديد المختلفة المقابلة لأنماط الانتهاكات والتّهديدات.

تعزيز وحماية الحقوق الرّقميّة

تقع على عاتق المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ وعلى وجه الخصوص مؤسّسات حقوق الإنسان، المسؤوليّة الكبرى في تعزيز وحماية الحقوق الرّقميّة، من أجل خلق بيئة تحترم حقوق الإنسان سواء في داخل شبكة الإنترنت أو خارجها، ويترتّب على ذلك أهميّة العمل على رفع مستوى الوعي لدى النّاس حول حقوقهم من خلال تنظيم ورشات عمل ومؤتمرات وتدريبات. بالإضافة الى أمر هامّ آخر وهو التّثقيف حول الاستخدام الأخلاقيّ غير العنيف للإنترنت وبشكل آمن. حيث أنّ السّلوكيّات الممارسة عبر الإنترنت ما هي إلّا مرآة للواقع، وعليه فإنّ تغيير المواقف والسّلوك في كيفيّة استخدام الإنترنت هو المفتاح، وخاصّة عندما يتعلّق الأمر بمكافحة التّحرّش عبر الإنترنت والعنف الجنسيّ ضدّ النّساء. نقطة رئيسة إضافيّة يجب أخذها بعين الاعتبار، تتمثّل في تحديد الجمهور المستهدف وتوجيه هذه التّدريبات المعنيّة بالحقوق عبر شبكة الإنترنت والأمان الرّقميّ، إلى جماعات مثل (الجمعيّات، الصّحفيّين، المدافعين عن حقوق الإنسان). الاستمرار بالمراقبة والرّصد والتّحقيق في قضايا انتهاكات الحقوق الرّقميّة من قبل مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ يعتبر من أهمّ وسائل حماية الحقوق على الإنترنت، بالإضافة إلى متابعة ومراجعة التّشريعات الحكوميّة التي من شأنها أن تؤثّر على الحقوق الرّقميّة.

من الأمور الواجب أخذها بعين الاعتبار (إن أمكن) ضرورة مشاركة الحكومات في تقديم المشورة التي تتعلّق بالتّرويج والمناصرة لحماية الحقوق الرّقميّة، فلا يجب أن تعفي مؤسّسات المجتمع المدنيّ الحكومات من مسؤوليّاتها بالوفاء بالتزاماتها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بموجب القانون الدّوليّ. بالإضافة إلى أنّ السّماح للفلسطينيّين بتطوير بنيتهم التّحتيّة الخاصّة بتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات يتطلّب من إسرائيل التّقيّد بالاتّفاقات التي وقّعتها، ويجب على الحكومة الفلسطينيّة أن توظّف السّاحات الدّوليّة للضّغط من أجل الوصول الكامل والحرّ إلى التّردّدات وبناء بوّابات دوليّة مستقلّة، وعلاوة على ذلك، يجب أن تتوقّف رقابة، اعتداءات واعتقالات الفلسطينيّين بسبب حرّيّة التّعبير بحجّة مكافحة «التّحريض» والحفاظ على النّظام العام.

الشّفافيّة والمساءلة لشركات التّكنولوجيا

حتّى الآن استطاعت الشّركات التّكنولوجيّة الخاصّة التّهرّب من أيّ مساءلة عن دورها في تيسير انتهاكات حقوق رقميّة متعمّدة أو غير متعمّدة، وتظهر الحالات السّابقة أنّ الشّركات المالكة لوسائل التّواصل الاجتماعيّ يمكن مساءلتها أو إجبارها على التّراجع عن سياساتها من خلال ممارسة ضغط خارجيّ باستخدام الحملات الرّقميّة والإعلاميّة. ومن المهم جدًا التّحقيق في التحيّز والتّعامل التّمييزيّ لشركات التّواصل الاجتماعيّ، ويجب على السّلطات الفلسطينيّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ التّصرّف مع هذه الشّركات فيما يتعلّق بأثر سياساتها على حقوق الفلسطينيّين وحرّيّاتهم.

التّركيز على قضايا الجندر

يتّضح لنا أنّ تجربة النّساء الفلسطينيّات في استخدام الإنترنت تختلف عن نظرائهنّ من الذّكور. قضايا المحافظة الاجتماعيّة، الخصوصيّة، والخوف من الجرائم الإلكترونيّة كالابتزاز الجنسيّ ، تساهم بشكل كبير في خلق رقابة ذاتيّة والعزوف عن استخدام وسائل التّواصل الاجتماعيّ بين الفتيات والنّساء.

في الوقت الذي نشهد فيه ارتفاعًا في الجرائم الإلكترونيّة التي تستهدف الفتيات والنّساء الفلسطينيّات، نشهد محدوديّة في إدراك وفهم العنف على أساس جندريّ وتأثيره على النّساء الفلسطينيّات. لذا تبرز الحاجة الماسّة إلى إجراء دراسات تركّز على قضايا الجندر بشأن التّحدّيات والتّهديدات التي تواجهها المرأة الفلسطينيّة في وضع سياسات أفضل بشأن كيفيّة معالجتها. بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهود التوعويّة للتّصدّي للابتزاز الجنسيّ على الإنترنت كون غالبيّة المبادرات نفّذتها الشّرطة الفلسطينيّة مع غياب دور مؤسّسات المجتمع المدني، كما أنّ التّدريبات وورش العمل التي تقوم على أساس الجندر للفتيات والنّساء الفلسطينيّات الهادفة للتّوعية حول الأمان الرّقميّ والخصوصيّة لها نفس القدر من الأهمّيّة لضمان عدم استبعادهنّ من استخدام الشّبكة بأمان وحرّيّة.

حملة
المركز العربيّ
لتطوير الإعلام
الاجتماعيّ

تواصلوا معنا:
info@7amleh.org | www.7amleh.org
هاتف: +972 (0)774020670
تابعونا على وسائل التّواصل الاجتماعيّ: 7amleh

هذا اصدار مشترك لـ - حملة - المركز العربيّ لتطوير الإعلام الاجتماعيّ و جمعية الاتصالات التقدمية وهو مشاع ابداعي
نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل 4.0 (CC BY-NC-SA 4.0)